الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحليل واقع تنافسية الصادرات السلعية العربية في الاسواق العالمية

الفترة 2008 – 2020

إعـداد الطلبـة :
– إدريـــس هزلـة
– إليـــاس رويحة
–حـــــمزة غزال

تحت إشراف الاستاذ:
عبـد الجليل شليـق

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الله عياشي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
عبد الجليل شليـق	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
عبد الحق طير	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنـة الجامعيـة: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحليل واقع تنافسية الصادرات السلعية العربية في الاسواق العالمية

الفترة 2008 – 2020

إعـداد الطلبـة :
– إدريـــس هزلـة
– إليـــاس رويحة
–حـــــمزة غزال

تحت إشراف الاستاذ:
عبـد الجليل شليـق

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الله عياشي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
عبد الجليل شليـق	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
عبد الحق طير	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنـة الجامعيـة: 2023/2022

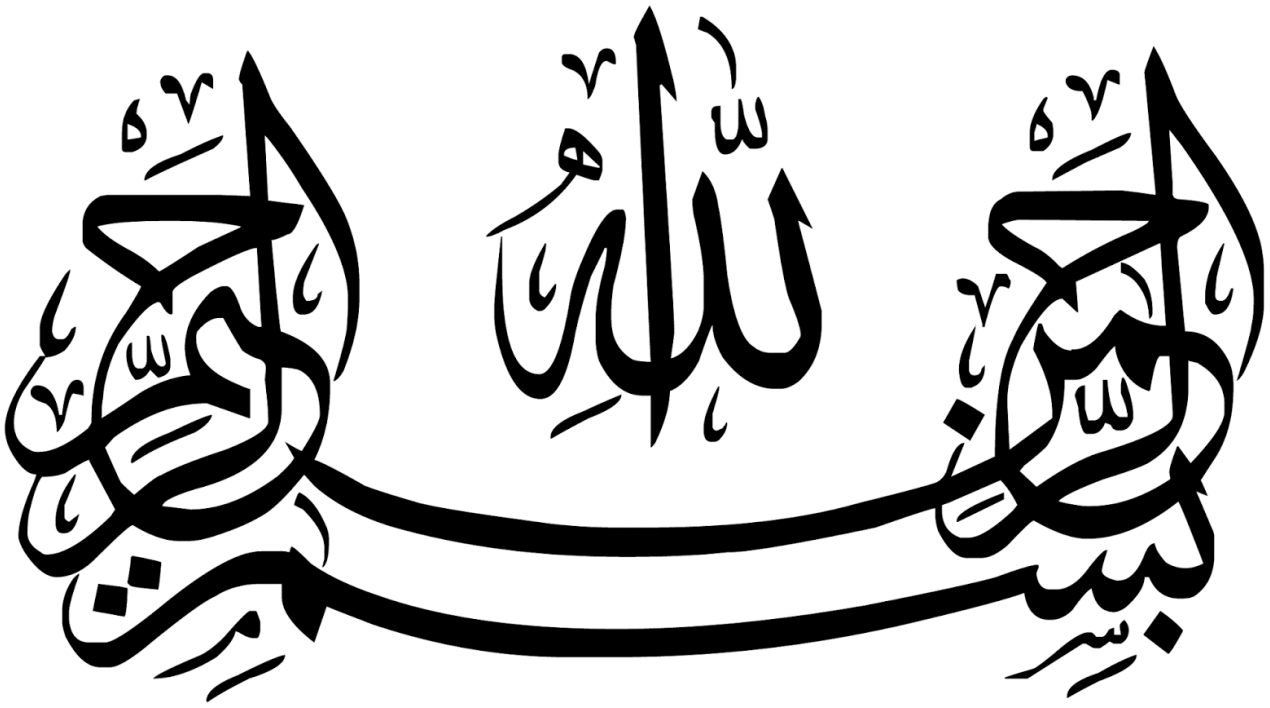
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ } سورة المجادلة - 11

الحمد لله الذي ما تناهى دربٌ ولا تم جهدٌ ولا خُتم سعيٌ إلا بفضله وما تخطّى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه ومعونته فلك المحامد كلها يارب

أهدي هذا النجاح البسيط

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من احمل اسمه بعزو افتخار ...والدي العزيز

والى ملاكي في الحياة الى معنى الحب وكتلة الامان الى العيون الجميلة الساهرة الحائرة أمي الغالية

الى اسرتي و أقربائي جميعا لكم مني من الود مالا يصفه قلم ومن المحبة ملا يحده بحر

الى كل من علمني حرفا الى كل ر افقني دربا الى كل محب للعلم باذل له

الى كل من دعمنا ولو ببسمة الى كل من شجعنا بكلمة جزاكم الله عنا خيرا

"إدريس"

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم : قال الله تعالى:

{وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ

لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا }•

الحمد الله وكفى والصلاة علا الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي اما بعد الحمد الله الذي وفقنا لتثمين

هذه الخطوة في مسيرنتا الدراسية بمذكرتنا هذه ثم الجهد والنجاح لفضل الله تعالى مهداة الى

الوالدين الكريمين حفضهما الله وهداهما نورالدين

•الى= {امي و ابي ..قرة عيني وطريقي الى الجنة اللهم اعني برهما وارزقني رضاهما واجزل لهما الخير

والمغفرة يا كريم ياودود}

"الياس"

إهداء

اللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عزوجل أن وفقنا في إنجازهذا العمل المتواضع.

إلى قرة عيني إلى من جعلت الجنة تحت قدميها... إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني... إلى من وهبتني الحياة... أمي الغالية حفظها الله

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازوإلى من انحنى ظهره من اجل تربيتي وتعليمي، وجعلني اكبروأزكى وأطهرفضيلة أبي العزيزحفظه الله.

إلى من قاسموني رحم الوالدة سندي في الحياة وإخوتي حفظهم الله، وإلى كل من شاءت الأقداران تجمعني بهم رفقاء الدرب في الدراسة وكل من ساعدني ودعمني في إنجازهذه المذكرة.

"حمزة"

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من

بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات،

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف عبد الجليل شليق الذي لم يبخل

علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا

البحث.

"شكرا"

الملخص

هدفت الدراسة الى تحليل تنافسية الصادرات السلعية العربية في الأسواق العالمية في الفترة 2008-2020 من خلال استعراض مؤشري التنوع والتركز، انطلاقا من البيانات والاحصائيات المتوفرة حول مجموعة من الدول العربية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها أن أداء التجارة الخارجية العربية لمس تحسنا ملموسا خلال فترة الدراسة نظرا لتحسن أسعار النفط، وقد تركز اتجاه التجارة العربية مع أهم الشركاء التجاريين: الصين والاتحاد الأوروبي وبقية الدول الآسيوية، فيما لم تحقق الصادرات العربية المستوى المأمول في نتائج مؤشر التنافسية في السوق العالمية.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، أسواق عالمية، صادرات سلعية، تنافسية، دول عربية.

Summary

The study aimed to analyze the competitiveness of Arab commodity exports in global markets in the period 2008-2020 by reviewing the indicators of diversity and concentration, based on the data and statistics available on a group of Arab countries using the descriptive analytical approach. The study reached results, the most important of which is that the performance of Arab foreign trade has improved tangible during the study period due to the improvement in oil prices, and the direction of Arab trade focused with the most important trading partners: China, the European Union and the rest of the Asian countries, while Arab exports did not achieve the desired level in the results of the competitiveness index in the global market.

Keywords: foreign trade, global markets, commodity exports, competitiveness, Arab countries.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	-
الشكر والعرفان	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتنافسية والتجارة الخارجية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التنافسية	03
المطلب الأول: تعريف التنافسية	03
المطلب الثاني: تعريف القدرة التنافسية	04
المطلب الثالث: أنواع ومحددات القدرة التنافسية	05
المطلب الرابع: مؤشرات القدرة التنافسية	07
المبحث الثاني: الاهمية الاقتصادية للصادرات	12
المطلب الأول: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي	12
المطلب الثاني: مبررات اللجوء الى تنمية الصادرات	14
المطلب الثالث: العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي	15
المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية	17
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	17
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	18
المطلب الثالث: أهمية واهداف التجارة الخارجية	18
المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومؤشراتها	20
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	20
المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية	22
خلاصة	24
الفصل الثاني: تحليل تنافسية الصادرات السلعية العربية خلال 2008-2020	
تمهيد	26
المبحث الأول: تنافسية صادرات الدول النامية	27
المطلب الأول: خصائص الدول النامية	27

المطلب الثاني: الصادرات ومحددات تطورها في الدول النامية	30
المطلب الثالث: مؤشرات قياس تنافسية صادرات الدول النامية	33
المطلب الرابع: معوقات التصدير في الدول النامية	35
المبحث الثاني: أداء التجارة الخارجية السلعية (الصادرات/الواردات)	37
المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية السلعية (الصادرات/الواردات) من 2008 الى 2014	37
المطلب الثاني: أداء التجارة الخارجية السلعية (الصادرات/الواردات) من 2015 الى 2020.	43
المبحث الثالث: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية 2008-2020	50
المطلب الأول: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية 2008-2014	50
المطلب الثاني: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية 2015-2020	53
المبحث الرابع: الهيكل السلعي للتجارة العربية	57
المطلب الأول: الهيكل السلعي للتجارة العربية من 2008 الى 2014	57
المطلب الثاني: الهيكل السلعي للتجارة العربية من 2015 الى 2020	59
المبحث الخامس: تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية (مؤشري التنوع والتركز)	61
المطلب الأول: تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية 2008-2014	61
المطلب الثاني: تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية 2015-2020	64
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحسين الوضع التنافسي للاقتصادية العربية	67
خلاصة الفصل	68
خاتمة	70
قائمة المراجع والمصادر	73

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01-02	التجارة الخارجية العربية الاجمالية من 2008 الى 2014	37
02-02	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2008-2014	38
03-02	الصادرات السلعية من 2008-2014	39
04-02	الواردات السلعية من 2008-2014	41
05-02	التجارة الخارجية العربية الاجمالية من 2015 الى 2020	43
06-02	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2015-2020	44
07-02	الصادرات السلعية من 2015-2020	45
08-02	الواردات السلعية من 2015-2020	47
09-02	اهم الشركاء التجاريين للدول العربية خلال الفترة 2008-2014	50
10-02	اهم الشركاء التجاريين للدول العربية خلال الفترة 2015-2020	53
11-02	الهيكل السلعي للتجارة العربية من 2008-2014	57
12-02	الهيكل السلعي للتجارة العربية من 2015 الى 2020	59
13-02	جدول تنافسية الصادرات العربية 2008-2014	61
14-02	جدول تنافسية الصادرات العربية 2015-2020	64

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أنواع التنافسية	06
02-01	مؤشرات التجارة الخارجية	23
01-02	مؤشرات قياس تنافسية صادرات الدول النامية	35
02-02	التجارة الاجمالية للدول العربية 2014	39
03-02	الصادرات السلعية من 2008-2014	40
04-02	الواردات السلعية من 2008-2014	42
05-02	التجارة الاجمالية للدول العربية 2020	45
06-02	الصادرات السلعية من 2015-2020	46
07-02	الواردات السلعية من 2015-2020	48
08-02	اتجاهات التجارة العربية الى اهم الشركات التجاريين 2014	53
09-02	اتجاهات التجارة العربية الى اهم الشركات التجاريين في 2019	55

مقـــدمـــة

مقدمة

لقد ساهم وجود نظام تجاري دولي حديث في تحرير التجارة من القيود التجارية العالمية وتلاشـــي الحواجز أمام التجارة على زيادة حدة التنافس العالمي، الأمر الذي أوجد منافســـة عالمية من المهارة والقوة بين الدول وأصبحت التنافسية مؤشرا للقوة الاقتصادية ومدخل لقدرة الدول على البقاء داخليا وخارجيا مما يعطيها فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي.

ولهذا بذلت معظم الدول العربية جهودا ملموسة في الاصلاحات الاقتصادية سواء كانت على المستوى الكلي أو الجزئي وذلك من خلال الاتفاقيات المبرمة ضـــمن جهود تحقيق التكامل الاقتصـــادي لهاته الدول لأجل رفع وتحسين قدراتها التنافسية ومراتبها ضمن التنافسية العالمية.

لذلك أصـــبحت القدرة التنافســـية تحظى باهتمام كبير على مســـتوى الاقتصـــاديين والمنظمات والهيئات الاقتصـادية الدولية، فهي لغة العصـر لأنها تعد الاطار الجامع لسـياسـات تحرير التجارة وفتح الاسـواق والاندماج الاقتصـــادي العالمي والعربي خاصـــة، وقد تعززت اهميتها نتيجة للتغيرات في نظريات التجارة والنمو، اذ لم تعد التنافســـية اليوم مرتبطة كما كانت في الســـابق بامتلاك الموارد الطبيعية وتدني تكاليف الايدي العاملة، بل تعدى ذلك لتصبح التنافسية مرتبطة بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة وبالسياسات الحكومية الفاعلة، كذلك أصبح موضوع القدرة التنافسية يحتل أهمية متزايدة مع توسع نطاق العولمة الاقتصادية، كما ان القدرة التنافسية للصادرات تسعى لتحقيقها جميع دول العربية، فهي تعد المعيار لمدى التقدم الاقتصادي للبلد ، وهذا يتبين من رصيد مؤشر التنافسية العربية الذي يقيس القدرة التنافسية للدول التي استطاعت ان تحقق تنمية اقتصادية عالية بسبب تمكنها من اكتساب حصة كبيرة في السوق العالمية لصادراتها، ولهذه الاهمية بات من الضروري دراسة القدرة التنافسية ومعرفة مدى تأثيرها على الصادرات السلعية العالمية والاستفادة من النتائج في المجالات الاقتصادية ذات الصلة بالموضوع.

1-الإشكالية

من خلال ما تم ذكره نطرح الإشكالية التالية:

ما هي تنافسية الصادرات السلعية العربية في الأسواق العالمية 2008-2020؟

2-الأسئلة الفرعية

-كيف كان أداء التجارة الخارجية العربية؟

-من هم الشركاء التجاريين للدول العربية؟

-ما هي أهم مؤشرات تباين تنافسية الصادرات؟

3-فرضيات الدراسة

-شهد أداء التجارة الخارجية العربية تحسنا ملموسا خلال فترة الدراسة نظرا لتحسن أسعار النفط

-تركز اتجاه التجارة العربية مع أهم الشركاء التجاريين: الاتحاد الأوروبي، الصين، الولايات المتحدة الامريكية.

- لم تحقق الصادرات العربية المستوى المأمول في نتائج مؤشر التنافسية في السوق العالمية.

-يعتبر مؤشرا التركز والتنوع من أهم المؤشرات لقياس تنافسية الصادرات.

4-اهداف الدراسة

تتمثل اهداف الدراسة في:

-عرض اهم المفاهيم الخاصة بتنافسية الصادرات.

-التعرف على بعض مؤشرات قياس تنافسية الصادرات.

-معرفة واقع تنافسية الصادرات في بعض الدول العربية.

-محاولة تقييم مستوى أداء وتنافسية الصادرات في الدول العربية.

5-أهمية الدراسة

-يعد مؤشـــر التنافســـية احدى الأدوات المهمة التي يمكن من خلال عقد المقارنات بين الاقتصـــاديات الإقليمية والعالمية في مختلف المجالات، كما يفترض المؤشـر ان الاقتصـاد الذي يتمتع بتنافسـية عالية يميل الى ان يكون قادرا على توليد دخل كلي اعلى لمواطنيه.

-دراسة واقع التنافسية في الدول العربية وإيجاد العلاقة بين كل من التنافسية والتصدير.

-معرفة أهم جوانب تنافسية الصادرات في الدول العربية.

6-المنهج العلمي المستخدم

سيتم دراسة هذا البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي كتقديم عام للتجارة الخارجية والتنافسية، ولتحليل الاحصائيات والمؤشرات والبيانات الإحصائية الخاصة بالدول العربية الموجودة بموقع صندوق النقد العربي.

7-الدراسات السابقة

أ-صابر محمد زهو، منعم احمد خضير (2019)، قياس وتحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعية: عينة مختارة لبعض دول العالم للمدة (2010-2015)، مجلة الدنانير، العدد 15.

تهدف الدراسة الى تحليل تأثير القدرة التنافسية على حجم الصادرات السلعية لعينة مختارة من دول العالم وانطلق من فرضية مفادها بان هناك علاقة وتأثير طردي موجب للقدرة التنافسية والمتمثلة بمؤشر التنافسية العالمية على حجم الصادرات، توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات كان أهمها هو وجود علاقة وتأثير للقدرة التنافسية على حجم الصادرات سواء على مستوى التحليل الوصفي أم التحليل الكمي، كما اقترح بحث الدول وخاصة النامية منها الارتقاء بالقدرة التنافسية من خلال الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والتدخل الحكومي بما يتوافق مع رفع رصيد هذا المؤشر.

ب–ياسر عامر حميد، بشار احمد العراقي (2022)، تحليل اتجاهات مؤشرات التنافسية العالمية في البلدان العربية للفترة (2009-2018)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59.

يهدف البحث الى الوقوف على واقع مؤشرات التنافسية العالمية للبلدان العربية عينة البحث وهي (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عمان، الامارات)، وتحديد اتجاهاتها وقياس مستويات تطورها، عبر تحليل سلوك واتجاه مؤشر التنافسية العالمية للمدة (2009-2018)، باستخدام منهجية التحليل الوصفي للأعمدة الاساسية المكونة للمؤشر التي تعكس مدى تطوره، فضلاً عن الاستعانة بالبرنامج الاحصائي Minitab19 وباعتماد Single Exp Smoothing ومقياس (Mean Squared Deviation (MSD للمقارنة بين النماذج المختلفة لأنواع المعادلات واختيار افضلها لتحليل الاتجاه العام لتلك المؤشرات، وقد افصحت النتائج عن تذبذب في مستويات القدرة التنافسية للدول العربية عينة البحث خلال مدة البحث، الامر الذي يتطلب وضع الخطط الكفيلة لتعزيز استقرار تنافسية دول العينة والعمل على رفع مستوياتها عبر تبني اصلاحات هيكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والقانونية.

ت– انتصار رزوقي وهيب (2016)، القدرة التنافسية للصادرات العربية (دراسة تحليلية لمؤشر التنافسية في بعض الدول العربية)، مجلة المنصور، العدد 25.

يسعى البحث إلى تحليل الوضع التنافسي لبعض الدول العربية من خلال تحليل عدد من المؤشرات للتنافسية، وقد روعي اختيار بيانات فترة حديثة للدول العربية، غير أن عدم توفر بيانات لكافة الدول العربية في المصادر الدولية أدى إلى اقتصار الدراسة على بعض الدول العربية وحسب البيانات المتوفرة لبعض السنوات.

وقد توصلت الدراسة الى إن أداء الدول العربية في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائها في التنافسية الكامنة بسبب تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الصارمة. فضلاً إلى تحسن الوضع التنافسي للدول الخليجية إذ يعود إلى تحسن البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى توظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

د-أيوب صكري، عبد القادر فار (2022)، تقييم أداء وتنافسية صادرات اتحاد دول المغرب العربي باستخدام مؤشري التركز والتنوع السلعي (2012-2020)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تطور تنافسية صادرات اتحاد دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا)، خلال الفترة (2012-2020)، وهذا بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي، وكذا باستخدام مؤشري التركز والتنوع السلعي، حيث تعرضت الدراسة للأهمية البالغة لمثل هذه المؤشرات باعتبارها أداة لمعرفة وتقييم مستوى أداء صادرات أي دولة، وكذا استعمالها كأرضية من أجل تحسين والارتقاء بتنافسية صادراتها في الأسواق العالمية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن مؤشر التنوع السلعي أثبت أن اقتصادات تجمع اتحاد دول المغرب العربي هي اقتصادات قليلة التنوع السلعي، باعتبار أن أغلب أعضاء التجمع تعتمد بصفة رئيسية على النفط كمصدر رئيسي للثروة، أما بالنسبة لمؤشر التركز السلعي فقد اتضح أن هذه الاقتصادات عالية التركز السلعي، الأمر الذي يؤكد استمرار اعتماد صادراتها على عدد محدود من السلع.

8-مبررات اختيار الموضوع

كان اختيارنا لهذا الموضوع ناتج عن عدة مبررات:

-تقديم مساهمة حول موضوع تنافسية الصادرات نظرا لندرتها؛

-بهدف إثراء المكتبة، آملين أن يفيد القارئ طالبا كان أم باحث؛

-تسليط الضوء على موضوع القدر التنافسية وتنافسية الصادرات نظرا لأهميته ولما يقدمه من إضافة علمية كبيرة؛

-تقديم إضافة متميزة على الصعيد الأكاديمي والميداني.

-الرغبة الذاتية النابعة من رغبتنا في البحث في هذا المجال الذي يدخل ضمن تخصصنا.

9-الإطار الزماني والمكاني

هذه الدراسة تناولت الموضوع خلال الفترة 2008-2020 على مجموعة من الدول العربية: الجزائر، السعودية، قطر، الامارات، الأردن، مصر، المغرب.

10-هيكل الدراسة

يشتمل موضوع الدراسة على فصلين عرضا بطريقة تخدم الموضوع، وتعمل على توضيح الإطار النظري لكل من العنصرين الأساسين للموضوع وهما التنافسية والتجارة الخارجية

فقد تناولنا في الفصل الأول للإطار النظري للتنافسية والتجارة الخارجية، وقد تم تقسيمه الى أربعة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول لماهية التنافسية، وفي المبحث الثاني الأهمية الاقتصادية للصادرات، وفي

المبحث الثالث لماهية التجارة الخارجية، اما المبحث الرابع فقد تناولنا فيه العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومؤشراتها.

أما الفصــل الثاني فكان عبارة عن تحليل تنافســية الصــادرات الســلعية خلال 2008-2020، حيث قسمناه الى خمسة مباحث، وقد تطرقنا في المبحث الأول لتنافسية صادرات الدول النامية، وفي المبحث الأول لأداء التجارة الخارجية السلعية (الصادارت/الواردات)، وفي المبحث الثاني اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية 2008-2020، وفي المبحث الثالث الهيكل الســلعي للتجارة العربية اما المبحث الرابع تنافســية الصــادرات الســلعية في الأسواق العالمية (مؤشري التنوع والتركز).

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنافسية والتجارة الخارجية

تمهيد الفصل

أصبح موضوع التنافسية خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي ويعود ذلك إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي ظل هذا الواقع أصبح من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا للمصاعب والعراقيل التي ستواجهها وخاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال، لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكلة اقتصادياتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.

وقد شكلت التجارة منذ القديم اهتمام وتفكير الاقتصاديين، والواقع أن هذا الاهتمام يزداد ويكتسب قوة مع مرور الوقت، فهي القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية والإنتاجية حيث تعد التجارة معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها خلال الاستيراد وفي نفس الوقت تتخلص من السلع والخدمات المختلفة من خلال التصدير.

ولذلك يهدف هذا الفصل إلى معرفة التنافسية لصادرات الدول النامية من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- **المبحث الأول: ماهية التنافسية.**
- **المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للصادرات.**
- **المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية.**
- **المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومؤشراتها.**

المبحث الأول: ماهية التنافسية

تكمن أهمية التنافسية في أنها تساعد على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية، ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي. كما أن توفير البيئة التنافسية يعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. بالإضافة إلى أن التنافسية تعكس الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني.

المطلب الأول: تعريف التنافسية

يختلف تعريف التنافسية باختلاف المؤسسات والمجالات التي تُعنى بها. في الأساس فإن التنافسية بدأت في القطاع الخاص ولها معاييرها الخاصة. ثم انتقل المفهوم إلى تنافسية الدول وحددت لها معايير مختلفة. لقياس تنافسية الدول هناك محورين رئيسيين هما: معايير التنمية البشرية ومعايير البنى التحتية.

وفي أغلب التقارير تعرف التنافسية بأنها: سعي الدول إلى الاستغلال الأمثل لكافة مواردها من أجل تحقيق الرفاهية لشعوبها (التنمية المستدامة) وذلك باتباع أفضل الأساليب والممارسات. التنافسية مصطلح حديث في علم الإدارة والاقتصاد يهدف إلى تحديد أسس ومبادئ ومعايير تقيس مدى تنافسية الدول ومستوى الكفاءة والتميز والتطور الذي وصلت إليه شعوبها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتنوع معايير التنافسية حسب المؤسسات التي تقوم بقياسها. فهناك مؤسسات دولية كالبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEF) وهناك مؤسسات مستقلة مثل: المؤسسة الدولية للتطوير الإداري بسويسرا International Institute for Management Development IMD، كما توجد مؤسسات تنشر تقارير متخصصة حول قطاعات معينة كالسفر والسياحة والنقل والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها[1].

وجاء في تعريف آخر للتنافسية بأنها: " القدرة على تقديم السلع والخدمات حسب الوقت والمكان والشكل الذي يطلبه المشترون بأسعار جيدة أو أفضل من الموردين الآخرين مع كسب تكاليف الفرصة البديلة على الموارد المستخدمة على الأقل"[2].

وعرف المركز الوطني للتنافسية السعودي التنافسية بانها: هي قدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لجميع مواردها وسياساتها ومؤسساتها، لرفع كفاية الخدمات المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال وجودتها، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وجعلها في مركز تنافسي متقدم. وجاء في تعريف آخر له التنافسية المرتكزة على الإنتاجية

[1] مكتب دبي للتنافسية، https://dco.gov.ae، 2023/05/16، 11:19.

[2] Lilik Rudianto Y. Competitiveness Theory, Jurnal Ilmu Ekonomi dan Manajemen, Vol. 06, No. 01, 2009, P 32.

والاستدامة والشمولية: هي قُدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لكافّة مواردها لإنتاج السلع والخدمات بكفاءة وجودة أعلى لُتنافس الاقتصادات الأخرى على المستوى المحلّي والعالمي، وذلك من خلال عدّة ركائز، منها: أنظمة مُحفّزة وجاذبة للاستثمار المحلي والعالمي، بنية تحتية وتقنية داعمة، كفاءة المنظومة القضائية، اتفاقيات تجارية للوصول إلى الأسواق العالمية، سياسات نقدية ومالية مُمكّنة، سوق مالي مفتوح، إجراءات مُمكّنة لقطاع الأعمال، رأس مال بشري موائم لاحتياجات السوق، سوق عمل مرن، ومُنافسة عادلة في السوق[1].

المطلب الثاني: تعريف القدرة التنافسية

يعد مفهوم القدرة التنافسية (Competitiveness) من المفاهيم المربكة التي يكتنفها نوع من الضبابية، لأنه يُعد مفهوما متداخلا بين التحليلات الاقتصادية الجزئية تحليلات المنشأة والتحليلات الاقتصادية الكلية. واستعمال هذا المصطلح مع مفاهيم أخرى، مثل "الإنتاجية" و"الابتكار" و"حصة السوق"، في ظل تداخل المؤشرات والمتغيرات المفسرة للقدرة التنافسية وتنوعها، أضفى على مفهوم القدرة التنافسية تعريفات عديدة عكست النظريات الاقتصادية والبحوث والأدبيات والمفاهيم المتعلقة بالقدرة التنافسية، ما جعل مسألة تحديد تعريف شامل ومحدد للقدرة التنافسية تلاقي نوعا من الصعوبة والتعقيد، ولا سيما أن العديد من الكتاب عدّوا القدرة التنافسية نظرية متعددة الأبعاد وذات مستويات مختلفة بين القومية والإقليمية والمحلية والصناعية والقطاعية، فضلا عن الشركات أو المنشآت. وعرف بورتر وكتلز (2003) (Ketels) القدرة التنافسية بـــ "قدرة الاقتصاد على توفير المستويات المعاشية المرتفعة عند مستوى مرتفع من الاستخدام لجميع الأفراد المقيمين في الاقتصاد والراغبين في العمل على أساس مستدام، كما عُرفت القدرة التنافسية بأنها قدرة الاقتصاد على رفع مستوى الدخل في الاقتصاد". ويتوسع هذا المفهوم ليشمل تقييم النظام الاجتماعي، والحماية البيئية والنظام الصحي والعدالة والتعليم، والترفيه... كونها تمثل أهداف المجتمع لتحقيق الرفاهية[2].

وجاء في مفهوم آخر عن القدرة التنافسية هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة انتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون[3].

وجاء في تعريف المنتديات والمنظمات والمعاهد الدولية للقدرة التنافسية بانها[4]:

---

[1] المركز الوطني للتنافسية، https://www.ncc.gov.sa، 2023/05/16، 11:19.

[2] أحمد فتحي عبد المجيد، القدرة التنافسية للاعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022، ص 19.

[3] علي سويلم الجازي، نظم المعلومات الاستراتيجية ودورها في تحسين جودة الخدمات الحكومية، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2021، ص 38.

[4] صابر محمد زهو علي، قياس وتحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعة (عينة مختارة لدول العالم)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 38، 2017، ص 350.

1 – تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي عرف هذا المنتدى القدرة التنافسية بانها قدرة الدولة على بيع المنتجات السلعية والخدمية بربحية في الاسواق الخارجية، بحيث تتمكن من تحقيق فائض في الميزان التجاري تمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية، وهناك تعريف آخر للمنتدى وهو (تتمثل التنافسية الدولية في القدرة المستمرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)

2 – تعريف المجلس الامريكي للسياسة التنافسية : يعرف المجلس الامريكي للسياسة التنافسية على انها قدرة الدولة على انتاج سلع خدمات تنافس في الاسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة التزايد في الاجل الطويل)

3–تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: عرفت هذه المنظمة القدرة التنافسية بانها المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الاسواق العالمية، وفي الوقت نفسه يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الاجل الطويل)

5 – تعرف المعهد العربي للتخطيط API: يعرف المعهد العربي للتخطيط القدرة التنافسية بأنها تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الاخرى اهتم هذا التعريف بوضع ركنا اساسيا يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الثالث: أنواع ومحددات القدرات التنافسية

في طار تحديد أنواع التنافسية يجب التمييز بينها وبين المنافسة من حيث المفهوم فبينما تعرف التنافسية بأنها قدرة البلد المعني على تصريف منتجاته في الأسواق الدولية أي أنها الوسيلة التي تحدد أداء البلد في التجارة الدولية بمعناها الواسع نجد أن المنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقا لها الإنتاج والتجارة داخل البلد المعني وبالتالي هي الشروط التي تصف وتحدد نطاق تلك السوق بعينها. وبالتالي فإن التنافس والتنافسية هما من العناصر الأساسية لتحليل الإنتاج والتجارة الدولية، في السياق أعلاه يتم التمييز بين عدة أنواع من التنافسية، يعد أهمها[1]:

–تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكلفة الأقل هو الذي يتمتع بتنافسية عالية بالنسبة لصادراته الى الأسواق العالمية ويشمل هذا النوع من التنافسية أثر سعر الصرف للعملة الوطنية؛

–التنافسية غير السعرية: ويقصد بها العوامل غير التقنية وغير السعرية التي تدخل ضمن مفهوم التنافسية مثل (الموقع، المناخ، العادات والتقاليد ....الخ)؛

[1] حيدر محمد حسن طالب المالكي، القدرة التنافسية للصادرات في دول جنوب شرق آسيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكربلاء، العراق، 2010، ص 17.

–التنافسية النوعية : وتشمل فضلاً عن نوعية المنتجات وعنصر الملائمة القدرة على الإبتكار فالبلد الذي يتمتع بمقدرة أكبر في مجال الإبتكار والنوعية الجيدة للإنتاج والملائمة لذوق المستهلك فضلاً عن توفر مؤسسات التصدير ذات السمعة الحسنة في الأسواق يستطيع تصدير بضائعه وتسويقها حتى بأسعار أعلى من منافسيه؛

–التنافسية التقنية: اذ يتم التنافس على أساس الإنتاج عالي التقنية والأكثر تعقيداً؛

–التنافسية الظرفية أو الجارية (CCI): ويقصد بها التنافسية التي ترتكز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات وإستراتيجياتها وتحتوي على عناصر مثل التزويد (الإمدادات)، التكلفة، النوعية والحصة من السوق؛

–التنافسية المستدامة (GCI): وترتكز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري وتحتوي على عناصر رأس المال البشري، مستوى التعليم والتأهيل، الإنتاجية، مؤسسات البحث العلمي والتطوير والطاقة الابتكارية، الوضع المؤسسي وقوى السوق.

الشكل رقم (01–01): أنواع التنافسية

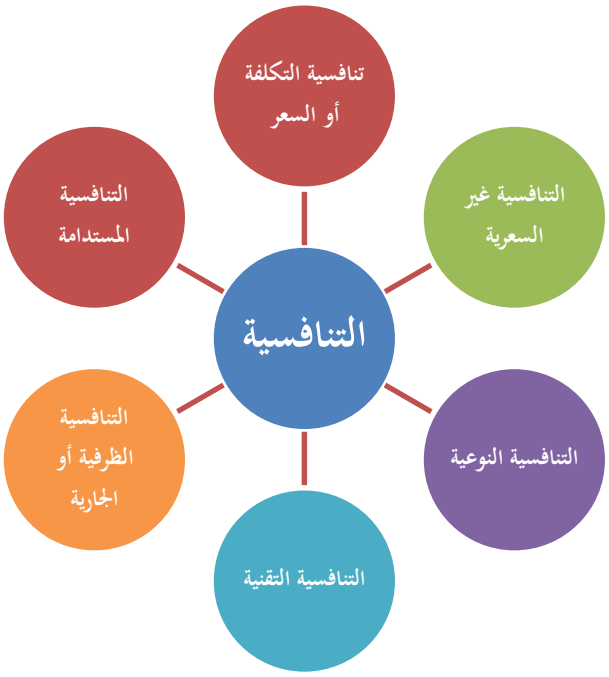

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على ما سبق

تدفع تلك الأنواع للتنافســـية نحو الاهتمام بعدد من العوامل التي تمكن من التمييز بين إنجاز التنافســـية واستمراريتها وفي هذا الإطار لا بد من الاهتمام بعدد من العوامل يتلخص أهمها في[1]:

–مستوى التحليل: ويقصد بذلك الاهتمام بالتحليل على مختلف المستويات مثلا مستوى مشروع – المنتج –، مستوى القطاع، ثم المستوى المحلي – الإقليمي – الدولي.

[1] المرجع نفسه، ص 18.

– مستوى الشمول: ويقصد به شمول الكفاءة (Efficiency) والتي تعني تحقيق الأهداف بأقل كلفة، فضلاً عن لشمول الفاعلية (Effectiveness) وتعني صحة وسرعة اختيار الغايات.

–النسبية: اذ إن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بلداناً أو مؤسسات مأ أقسام في المؤسسة الواحدة مأ، بين مدتين زمتيتين وهو ما يثير مسألة فقدان التنافسية والديناميكية، كما يفسر اهتمام تقرير (WEF) بجانب نمو التنافسية مقابل التنافسية الجارية. أو تعني المقارنة النسبية بالقياس الى وضعية افتراضية مستهدفة وتكون معرفة جيداً. وتنعكس هذه القضايا على المؤشرات المنتقاة أو المتغيرات وعلى تركيب أدلة التنافسية.

المطلب الرابع: مؤشرات القدرة التنافسية

يمكن ألا يتطابق مفهوم التنافسية على مستوى المنشأة، الصناعة أو القطاع مع مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني. فيمكن أن تتحقق تنافسية المنشأة عبر تقليص حجم المدخلات كالتخلص من العمالة مثلا، وهذا يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقصا في الدخل والرفاه العام، لذلك قد يتطابق المفهومان إذا كان تحسين تنافسية المنشأة أو الصناعة قد تحقق مع الاحتفاظ بمستويات التشغيل ولذلك سنقوم بالتحليل على المستويات الثلاثة:

1– المشروع:

تعرف التنافسية على مستوى المشروع في بريطانيا على أهنا القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، والمشروع قليل الربحية هو مشروع ليس تنافسيا. ويقدم أوستي (AUSTIN) نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المشروع من خلال 5 قوى مؤثرة على التنافسية وهي[1]:

- تهديد الداخلين المحتملين للسوق؛
- قوى المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المشروع؛
- قوى المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمشروع؛
- المنافسون الحاليين للمشروع؛
- تهديد الإحلال أو البدائل.

وتتضمن مؤشرات التنافسية على مستوى المشروع ما يلي[2]:

[1] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، 2003، ص 11.

[2] يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراته، أوراق عمل وبحوث المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص 128-131.

أ–الربحية: تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكما تمثل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية. ولكن المشروع يمكن أن يكون تنافسيا في سوق تتجه بذاهتا نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية.

ويمكن قياس تنافسية المشروع بواسطة مؤشر توبن Tobin's والذي يمثل :

النسبة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمشروع / تكلفة استبدال الأصول

فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فإن المشروع ليس تنافسيا

ب–تكلفة الصنع: إن تكلفة الصنع بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس؛

ت–الإنتاجية الكلية للعوامل : إن الإنتاجية الكلية للعوامل TFP تقيس القدرة على تحويل المشروع لمجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، لكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا وعيوب تكلفة عناصر الإنتاج، كما أن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المشروع.

ث–الحصة من السوق : يمكن أن يكون المشروع مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي ،ويحدث ذلك عندما تكون السوق المحلية بقيود اتجاه التجارة الدولية، وهذا ما يفرض مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف المنافسين . ولقد بينت دراسات على المشروعات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع ومن بينها:

–هناك عوامل عديدة مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، حجم المخزون، الإدارة، علاقات العمل ..الخ)؛

–يمكن أن تحسن المشروعات أدائها من خلال التقليد والابتكار (اليابان)؛

– إن المشروع الذي يعتمد على ضعف تكلفة عوامل الإنتاج في الحصول على مزايا تنافسية يكون في وضع هش اتجاه مزاحمة مشروعات ذات مدخل عوامل إنتاج أقل تكلفة؛

–إن التركيز على تنافسية المشروع تعني دورا محدودا للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف؛

–إعطاء أهمية أكبر إلى التكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس كعامل إنتاج؛

–إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخاصة في مجال القطاع الخاص؛

-يمكن للدولة أن تسهم في إيجاد مناخ ملائم لممارسة إدارة جيدة من خلال توفير الاستقرار الاقتصادي وخلق مناخ تنافسي وإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، وتحسين 3 أنماط من عوامل الإنتاج وهي رأس المال البشري باعتبار الدولة كممون أساسي له، التمويل، والخدمات العمومية.

2- فرع النشاط الاقتصادي:

نقوم بقياس فرع النشاط عندما تكون المعطيات المتعلقة بالمشروع ناقصة باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مشروع معين ضمن القطاع الدروس. وانطلاقا من ذلك فإن تحديد التنافسية على مستوى القطاع أو العناقيد (تجمع أنشطة) يشترط أن تكون فوارق مؤسسات القطاع محدودة، وترجع هذه الفوارق إلى عوامل الإنتاج، عمر المشروع، الحجم ...الخ.

إن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لبلد آخر 0 وأهم المؤشرات المستعملة هي. التكاليف والإنتاجية ومؤشر الميزة النسبية.

أ-مؤشرات التكاليف والإنتاجية: نقول عن فرع نشاط أنه تنافسيا إذا كان مستوى تكاليف الوحدة يساوي أو أقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب. وغالبا ما يتم إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة CUMO. ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط i في البلد j في الفترة t، بواسطة المعادلة التالية[1]:

$$\mathbf{CUMOijt}=\frac{\boldsymbol{Wijt\ x\ Rjt}}{\frac{\boldsymbol{q}}{\boldsymbol{l}}\boldsymbol{ijt}}$$

حيث :

Wijt تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i والبلد j خلال الفترة t

Rjt تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j خلال الفترة t

$\frac{q}{l}ijt$ تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i والبلد j خلال الفترة t

ومنه يمكن التعبير عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية مع البلد k:

$$\mathrm{CUMORijkt}=\frac{\mathrm{CUMOijt}}{\mathrm{CUMOijt}}$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة لمثيلاتها من البلدان الأجنبية لعد أسباب:

- ارتفاع معدل الرواتب والأجور بشكل أسرع مما هو عليه بالخارج؛

[1] Donald G, McFridge, ,la competitivié:notions et mesures,Ottawa industries,Canada,p13.

- ارتفاع قيمة العملة المحلية؛
- ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.

إن المشكلة الرئيسية لمقارنة التكلفة الوحدوية تنجم عن غموضها، فإن ارتفاع التكلفة النسبية بسبب ارتفاع في الأجور أو ازدياد في سعر الصرف، يكون مرغوبا فيه إذا كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في البلدان الأجنبية.

ولقد بينت التجارب الدولية وخاصة اليابان وألمانيا أن حصول ارتفاع في CUMOR وتوسع في الحصة من السوق الدولية في آن واحد بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من التكلفة الكلية.

ب– مؤشرات الحصة من السوق الدولي: تستعمل في هذا اجمالي الميزان التجاري والحصة من السوق الدولية كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع النشاط. وهكذا فإن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية أو أن حصته من الواردات تتزايد.

ث–دليل التجارة ضمن الصادرات: ويبين هذا الدليل الصلات التجارية ضمن الصناعات وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعني[1].

3–تنافسية البلد:

هناك العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية الوطنية، ولكن سنركز على نمو الدخل الحقيقي للفرد وعلى النتائج التجارية للبلد[2]:

أ–نمو الدخل الحقيقي للفرد: إن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية Total Factor Productivity وعلى رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة . كما أن الارتفاع في TFP يزيد من دخل الفرد وهذا ما من شأنه رفع ثروة البلد من الموارد الطبيعية ورأس المال وتحسين التجارة، وعندما تتحسن حدود التجارة لبلد ما فإنه يتمكن من زيادة وارداته الممولة بعائدات الصادرات، إذن فتحسن حدود التجارة يرفع من حجم الاستهلاك الداخلي المحتمل .

ويمكن أن تتحسن حدود التبادل للبلد وبالتالي دخل الفرد فيه إذا كان هناك طلب دولي إضافي على السلع والخدمات التي يصدرها أو كان هناك فائض في العرض الدولي من السلع والخدمات التي يستوردها.

[1] Havrylyshyn, kunwel, intra-industry trade of Arab countries: an indicator of potential competitiveness, Washington, IMF.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 131.

غالبا ما لا يتم التفرقة بين نمو الإنتاجية ونمو الدخل الفردي، فإذا كان نمو دخل الفرد الذي يعزى أساسا إلى نمو TFP يشكل المؤشر الأفضل للازدهار الاقتصادي، فإنه بالإمكان عمليا استعماله للتأشير عن التنافسية الوطنية.

ب–النتائج التجارية :هناك عدة مقاييس لتحديد النتائج التجارية للبلد ونذكر منها ما يلي :

–الميزان التجاري : إن العجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشـــأ عن عجز في موازنة الدولة أو معدل ادخار ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معا .كما أن العجز في الحساب الجاري يمثل تحويلا حقيقيا للأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج . وكنتيجة للادخار السلبي والقروض الخارجية فإن المشروعات العاملة في القطاعات ذات السلع المتاجر هبا والخدمات للبلد المعني أقل تنافسية وفي الغالب فإن الحصة من السوق للمنتجين المحليين سوف تنقص.

–تركيب الصادرات : لقد استعمل بعض الاقتصاديون تقنية تقيس نسبة الصادرات لبلد ما العائدة للقطاعـــات ذات القيمـة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقانة العالية . فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو تتزايد فهذا سيسمح بوجود تحسن في الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة .

وهذا يعني أن الإنتاجية تزيد في فروع النشـاط المنتجة للسـلع القابلة للاتجار وذات القيمة المضـافة المرتفعة للفرد بشكل أسرع مما يتم في الفروع الأخرى.

بالإضافة الى انه هناك مؤشرات خاصة بالقدرة التنافسية تتمثل في[1]:

1–مؤشر التنوع (Diversification Index): يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في اجمالي صادراتها، عن صحة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات اعلى، وعندما يصل المؤشر الى صفر يتطابق هيكل الصاردات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية؛

2–مؤشـر التركز (Concentration Index): ويعرف بمؤشـر هيرفندال–هيرشمان، ويقيس مسـتوى التركز السـوقي لحصـة الدولة من الصـادرات/الواردات العالمية في سـلعة او مجموعة سـلعية محددة او تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين صفر و1، وتشير القيم الدنيا للمؤشر الى درجات تركز اقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى الى درجات تركز أكبر.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ص 177.

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للصادرات

للصادرات أهمية اقتصادية كبيرة في اقتصاد أي دولة، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمدها كمحرك لتنميتها الاقتصادية، ونظرا لهذا كان لابد من تخصيص جزء من هذا البحث لابراز موقعها في الفكر الاقتصادي، مبررات تنميتها، علاقتها بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

يحتوي الفكر الاقتصادي على أفكارا تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي ،كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عدها من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، ولا بد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتها إلى الصادرات وأهميتها[1]:

1- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري: رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة (الثروة) يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج. واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي:

-تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل؛

-العمل بشكل مستمر على توسع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا؛

-تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية؛

-رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج؛

- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة؛

-إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير؛

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 01، 2002، ص 6-8.

- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

2- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي: منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك السي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما يخالف المطالبة للفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد. أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا بنشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون. حيث رأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير. وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

3- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث: عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، أما "Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة – وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية يتصف بعدم المرونة ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها . أما "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة

عندما تكون ظروف الطلـــــــب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجيـــــــة بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجؤ إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.

المطلب الثاني: مبررات اللجوء الى تنمية الصادرات

تشـير تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم أن عجز الحسـاب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شـهد اتجاها متزايدا للعجز هذا العجز قد أدى في حقيقة الأمر إلى تعثر مســـار النمو وزيادة حالة الركود التضـــخمي وارتفاع الأســـعار مع تزايد حدة البطالة في نفس الوقت، وكان نتيجة تراكم هذه المشـــاكل زيادة حدة الضـــغوط وتدهور مســـتويات المعيشـــة في عدد كبير من الدول النامية وخاصـــة منخفضـــة الدخل، مما قد يعصـــف بالنظم السياسية لهـــــذه البلدان، هذا ويرجع تراكم عجز موازين مدفوعات الدول النامية، منخفضة ومتوسطة الدخل إلى مجموعـة مـن الاعتبارات نذكر منها[1]:

1- النزعة الحمائية

اتجهت الدول الصـناعية المتقدمة إلى زيادة الترعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السـلع الأولية والصـناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سـادت في عقد الثمانينات، بالإضـافة إلى فترات الركود العالمي الذي سـاد معظم الدول الصـناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصـناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في تخفيض متوسـط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضـحا منذ منتصـف السـبعينات على صـادرات الدول النامية. ويرجع الاتجاه المتزايد للترعة الحمائية من جانب الدول الصـــناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة، بل هي منبعها، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخـــــارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليســـــت فقط في الأســـواق العالمية بل أيضـــا في أســـواق الدولة صـــاحبة الاختراع الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

2- معدل التبادل

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية، إلى الدول النامية، إلى الارتفاع الشديد، مقابل اتجاه

[1] تهامي محمد أبو القاسم، أخطاء التصدير وتأمين ائتمان الصادرات، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996، ص ص 15-21.

أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض. ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة، بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستوردة المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3- الدين الخارجي

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجزة وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما تترتب عليها التزامات وأعباء واحبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض . وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدولي له، ولا شك أن العالم اليوم موج بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية.

المطلب الثالث: العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي

تمثل الصادرات جزء مهم من التجارة الخارجية أو التبادل التجاري الدولي حيث يعبر هذا الأخير في الأدبيات الاقتصادية عن مجموع الصادرات والواردات، وتعرف الصادرات بأنها انسياب السلع والخدمات لخارج الحدود الإقليمية للدولة بغرض تحقيق مداخيل نقدية أو مالية للاقتصاد المعني بعملية التصدير أي تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي GDP، ولقد بينت العديد من الدراسات أهمية الصادرات كأحد أهم محاور التجارة الخارجية والتي لها صلة مباشرة بالنمو الاقتصادي حيث ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة كبريطانيا واليابان ولذلك اعتبر ها العديد من الباحثين قاطرة النمو الاقتصاد[1].

[1] براهيمي عبد القادر، بلال بوجمعة، أثر صادرات الجزائر نحو افريقيا على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 448.

وتعود العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي إلى سنة 1990 في الأدبيات الاقتصادية ففي دراسة التي ركزت على أن الصادرات في الدول النامية تعتمد أساسا على السلع الأولية مما يؤدي إلى تقييد النمو الاقتصادي، ولها تأثير سلبي على معدلات التبادل التجاري وتزيد من تقلبات الدخل، علاوة على ذلك يتعين على هذه الدول منافسة الدول الأخرى في السوق العالمية المصدرة للسلع الأولية ، : أساسا إلى مرونة الدخل المنخفض من الطلب العالمي على السلع الأولية ، والطلب على السلع المصنعة يزيد بسرعة أكثر من الطلب على هذه السلع ، وفي هذا السياق يشير كل من إلى أنه اصبح التنويع هدفا شائعا للسياسة الاقتصادية في الدول الأقل نموا ،والمشكلة في التركيز على صادرات بعض السلع لاسيما من الموارد الطبيعية تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وهذا شأنه أن من يؤدي إلى انخفاض في القدرة التنافسية للسلع المتداولة في الأسواق العالمية والذي يعرف باسم المرض الهولندي ،وأن وفرة هذه الآلية تعود الموارد الطبيعية في هذه الدول يؤدي إلى أضعاف المراكز في التصنيع وهناك مشكلة أخرى هي التخصص في مجموعة ضيقة من الصادرات التي يمكن أن تحدث عدم استقرار الصادرات في حالة وجود صدمة الطلب السلعي لتلك السلعة وتنويع الصادرات يؤدي إلى استقرار معدلات التصدير ويجعل الدولة أقل عرضة لهذه الصدمات ومن ثم يتم تحقيق الاستقرار من التنويع على حساب فوائد التخصيص الفعال للموارد المرتبطة بالتخصص ، أما بالنسبة بتحليل العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي فقد وجد كل من علاقة سلبية بين التركيز على الصادرات من السلع الأولية والنمو الاقتصادي وهذه النتيجة تشير إلى تقييد النمو الاقتصادي لم يكن بسبب وفرة الموارد الطبيعية ولكن بسبب التركيز الصادرات على السلع الأولية فمثلا الدول الغنية بالموارد في منظمة التعاون والتنمية كندا ، أستراليا والدول الإسكندنافية قامت في البدء بتصدير هذه الموارد ولكن تمكنت من تنمية وتنويع صادراتها مستقبلا[1].

[1] طوير امال، علاوي صفية، دراسة قياسية لاثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 02، 2020، ص 42.

المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد اهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية عدة تعريفات، سنذكر فيما يلي أهمها:

لقد وردت عدة تعاريف حول التجارة الدولية وذلك حسب اختلاف الاقتصاديين الذين تطرقوا إلى موضوع التجارة الدولية، لذلك سنحاول في هذا المطلب الى ذكر بعض التعريفات حول التجارة الدولية.

التعريف الاول: كما عرفت بأنها " فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبد الحدود الوطنية، والصفقات الاقتصادية المقصودة هنا تعني ما يلي:

- تبادل السلع المادية وتتمثل في حركة المواد الأولية ونصف مصنعة والتامة الصنع، الاستهلاكية منها والانتاجية؛
- تبادل الخدمات وتضم خدمات النقل والتأمين والتمويل وتقديم الخبرات الفنية ونقل الأفراد عبد الحدود؛
- تبادل النقود وتضم هذه حركة رؤوس الأموال للاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل والاستثمارات المباشرة والغير مباشرة (على شكل قروض) "[1].

التعريف الثاني: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[2].

التعريف الثالث: وعرفت كذلك بانها: " هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتختلف عن التجارة المحلية التي تتم كلية داخل البلد الواحد، وتسمى التجارة الدولية أحيانا بالتجارة العالمية أو التجارة الخارجية، كما تسمح التجارة الدولية للدول بالتخصص في إنتاج المواد التي يتناسب صنعها مع الموارد الموجودة في تلك الدول، وتستفيد الدول من التجارة الدولية عن طريق إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وشراء السلع الرخيصة التي

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 241.
[2] جمال جويدان الجميل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2006، ص 11.

ينتجها الآخرون، حيث تمكن التجارة الدولية من إنتاج سلع أكثر وإشباع رغبات إنسانية بطريقة أفضل مما لو حاول قطر ما، إنتاج كل ما يحتاجه داخل حدوده الخاصة"[1].

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

تعود أسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم إلى أصول المشاكل الاقتصادية المتمثلة في عدم القدرة على اتباع سياسية الاكتفاء الذاتي بشكل كامل ولفترة طويلة من الزمن، وبالتالي يمكن حصر هذه الأسباب، والتي ساهمت في قيام هذا النوع من النشاط التجاري فيما يلي[2]:

-اختلاف الامكانيات التي تكفي الانتاج كل السلع والخدمات؛

-اختلاف البيئة بين الدول، مما يؤدي الاختلاف تكاليف انتاج السلع؛

-ارتفاع المستوي المعيشي في الكثير من الدول أدى إلى رغبتها في البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها؛

-التطور التكنولوجي والصناعي خلق رغبة لدى الدول لاكتساب تكنولوجيا حديثة لم تكن تملكها من قبل؛

-إن تقنية لتعبئة المركز المالي للعميل بعض النظر عن طريقة الدفع المتفق عليها مع المشتري تمثل عملية استيراد فعالة لأن الشركة (العامل) يحقق من قلق إدارة الذمم المدينة وصرف المبالغ المستحقة.

المطلب الثالث: أهمية واهداف التجارة الخارجية

1-أهمية التجارة الخارجية

التجارة الدولية تلعب دور هاما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والمتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل الرأسمالية والوسيطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. ومن خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، إلى الحد الذي أصبح الاعتقاد أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات والعمالة[3]

ولقد تزايدت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أنه يمكن للبلدان خاصة النامية منها تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق التنمية بشكل يفوق ما يمكن أن يؤدي إليه زيادة حجم المعونة .إذا تحسنت فرص نفاذها

[1] هاني وجيه المطار، التجارة الالكترونية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص 167.

[2] خير خولة، حريز بكار نجاة، الاعتماد المستندي آلية تمويل حديثة في مجال نشاط التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2022/2021، ص 10.

[3] السيد محمد أحمد السريتي التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 12، 13.

لأسواق التصدير، وقامت بإصلاحات ضرورية في سياستها التجارية، وتفيد الأدلة الواردة من عدة مصادر بأن التجارة قاطرة للنمو وأن النمو ضرورة للحد من الفقر.[1]

تتمثل أهمية التجارة الخارجية في تحقيق ما يلي :[2]

-توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا، لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها؛

-تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بكلفة أقل، مما لو تم إنتاجها محليا؛

-زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي؛

-تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تشييد القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني؛

-تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات، مما لو لم يكن هناك تجارة خارجية؛

- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

2-اهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الآتي[3]:

-الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد؛

-استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية؛

-إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاً، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة؛

---

[1] مختار رنا، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، ط1، 2009، ص 6.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 17 .

[3] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019/2018، ص 07.

-نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة؛

-الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

-دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات؛

-دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في محال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك؛

-دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومؤشراتها

لقد تعددت العوامل المؤثرة في التجارية الخارجية ومؤشراتها وكذلك الآراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم وذلك تبعا للعصر الي ينتمي اليه كل مفكر او المدرسة التي يؤمن بأفكارها، لذلك سنتطرق في هذا المبحث الى العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومؤشراتها.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز[1]:

1- انتقال الأيادي العاملة: وذلك بسبب:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول؛
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة؛
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال؛
- درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة؛
- العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

2- رأس المال: ويشمل:

- **سعر الفائدة الحقيقي:** انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع؛
- **سعر الخصم:** إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال؛

[1] قوبي بلقاسم، دور الاعتماد المستندي في تنظيم التجارة الخارجية للجزائر بعد قانون المالية التكميلي لسنة 2009، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2017/2016، ص 5.

- **ســـعر الصـــرف**: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3- التكنولوجيا:

-إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

-إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي،

-كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية .

وقد تكون هناك عوامل لها تأثير حيوي في التجارة الدولية، نذكرها فيما يلي[1]:

1- الاستثمارات الأجنبية:

بحيث تؤثر عليها من حيث الحجم، النوع النمط والأقطار المتطورة فالدول المتقدمة تمتلك عموما رؤوس أموال كبيرة متدفقة للدول التي تعاني نقص في رؤوس الأموال، كما أنها تدفقت بشكل غير مباشر من خلال السلع كالآلات وبالمقابل تدفقت الموارد الخام من الدول النامية إلى الدول المتقدمة مما كل حركة تجارية دولية .

2- سياسات التجارة الدولية :

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بشـأن علاقتها التجارية الدولية بقصـد تحقيق أهداف قومية محددة وهي تختلف من دولة الأخرى ومن أهم تلك السياسات: سياسة حرية التجارة الدولية المتمثلة في مجموعة الإجراءات التي تقلل من تدخلات الدولة في التجارة الدولية والتي تسـعى لتحسـين الأوضـاع الاقتصـادية أو الاجتماعية. وسياسة حماية التجارة الدولية ومفادها هو قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع باقي الدول بتطبيق بعض الأساليب من اجل حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، وتتبع عدة أساليب في جانب الواردات. كالرسوم الجمركية، نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، الحظر والمنع لبعض السلع المستوردة وتطبيق نظام الحصص.

[1] شرف الدين حامد، رميسة حجاجي، أثر تقلبات سعر الصرف على تمويل البنوك التجارية للتجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2019/2018، ض 15.

المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية

تتمثل مؤشرات التجارة الخارجية في[1]:

1-قيمة اجمالي الصادرات السلعية: هي مجموع السلع والبضائع التي يتم إنتاجها أو تصنيعها محليا بالكامل والتي أجريت عليها عمليات صناعية غيرت من شكلها وقيمتها والمعدة للتصدير خارج البلاد بعد إستيفاء الإجراءات الجمركية المطلوبة عليها؛

2-حجم التبادل التجاري: قيمة اجمالي الصادرات والواردات في فترة زمنية؛

3-قيمة الصادرات السلعية غير النفطية: اجمالي قيمة صادرات السلع المنشأ غير النفطية؛

4-كمية الصادرات السلعية غير النفطية: إجمالي أوزان الصادرات السلعية غير النفطية خلال فترة زمنية معينة؛

5-قيمة الواردات السلعية المسجلة: هي مجموع السلع والبضائع التي يتم تزويدها الى السوق المحلية من خارج الدولة لتغطية النقص المسجل في الداخل وتجرى عليها كافة الإجراءات الجمركية المتبعة في الإفراج الجمركي عن السلع المستوردة سواء كانت خاضعة للرسوم الجمركية أو المعفاة؛

6-الميزان التجاري: الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما وبين قيمة صادراته، وعندما تكون قيمة الصادرات أكبر يقال أن هناك فائض في الميزان التجاري وعندما تكون قيمة الواردات اكبر يقال أن هناك عجز في الميزان التجاري. ومع ذلك، فإن لكلمتي إيجابي، وسلبي معنى عددي فقط ولا يعكسان بالضرورة ما إذا كان اقتصاد البلد يحقق أداءً جيدًا أم لا. فقد يعكس العجز التجاري على سبيل المثال زيادة في الطلب المحلي على السلع الموجهة للاستهلاك و / أو الإنتاج، وإجمالي الميزان التجاري، بما في ذلك جميع السلع المصدرة والمستوردة، هو أحد المكونات الرئيسية في ميزان المدفوعات. ففائض أو عجز كبير لمنتج أو فئة منتج واحد يمكن أن يظهر ميزة تنافسية وطنية معينة أو عيب في السوق العالمية للبضائع؛

7-قيمة إعادة التصدير: إجمالي قيمة البضائع أو السلع التي سبق وان استوردت من بلد أجنبي دون تصنيعها أو أحداث أي تغيير أساسي فيها؛

8-كمية إعادة التصدير: إجمالي أوزن البضائع أو السلع التي سبق وان استوردت من بلد أجنبي دون تصنيعها أو أحداث أي تغييرا ساسي فيها.

[1] المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، تقرير المعرفة لسلطنة عمان، دليل المؤشرات الوطنية: مؤشرات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، سلطنة عمان، مايو 2019، ص ص 17-23.

الشكل رقم (01-02): مؤشرات التجارة الخارجية

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، تقرير المعرفة لسلطنة عمان، دليل المؤشرات الوطنية: مؤشرات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، سلطنة عمان، مايو 2019، ص ص 17-23.

خلاصة الفصل

إن تنافسية الصادرات من القضايا التي لا يمكن بأي حال من الأحوال غض البصر عنها، بما جعلها تحتل مكانه عالية بين برامج عمل الحكومات المختلفة سواء في الدول المتقدمة أو تلك النامية لما للتصدير من أهمية بالغة في دفع عجلة النمو الاقتصادي لأي دولة، لذا تسعي الحكومات المختلفة في الوقت الحالي إلى تعبئة الموارد المالية والبشرية وبناء القدرات لرفع تنافسية الصادرات المحلية خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي تطرأ على قواعد التجارة الخارجية، ومع الاهتمام العالمي بالجانب البيئي، وما نتج عنه من تبني سياسات بيئية قد تكون عائقا أمام بعض صادرات الدول خاصة منها الدول النامية.

تلعب التجارة الدولية دورا حيويا لاقتصاد أي دولة، وذلك لما توفره من تداول مستمر للسلع والمنتجات ورؤوس الأموال بين المتعاملين الاقتصاديين داخل الدولة وخارجيا، ويظهر ذلك من خلال ما تصدره الدول لتوسيع سوقيها الخارجي، وما تستورده لتحقيق الاكتفاء فيما تحتاجه، وذلك عن طريق اعتماد مجموعة من الاساليب الفنية والادوات التي من شأنها تنظيم تجارتها الخارجية.

يعتبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموع القواعد والأساليب التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية وفي هذا الصدد يوجد نوعان بارزان للسياسة التجارة الدولية الاول يهتم بتقييد هذا القطاع وفرض رقابة عليه، أما الثاني فيهتم بضرورة تحرير قطاع التجارة الدولية، وأن لهذه السياسة أساليب وأدوات عديدة تنظمها.

الفصل الثاني

تحليل تنافسية الصادرات السلعية العربية خلال 2020-2008

تمهيد

في هذا الفصل نحاول أن نقدم مسحاً تحليليا لوضع التجارة الخارجية العربية ولمستويات التنافسية العربية لكل البلدان العربية مركزين عبر دراسة وتحليل قدراتهم التنافسية على مؤشرين هما التركيز والتنوع على اعتبار ان تطور هذه المؤشرات تمكن الاقتصادات الوطنية من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وازدهار طويل الأجل، بعدها المؤشرات الدافعة لتحسين او تثبيط مستويات القدرة التنافسية التي تتمتع بها، والتي ارتبط تقدمها او تخلفها عادة بالإصلاحات الهيكلية التي يمكن ان تتمتع بها مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والقانونية استناداً الى قدرتها على المساهمة الفاعلة في رفع كفاءة الاداء الاقتصادي وتحقيق استقراريته.

وتم تقسيم الفصل إلى أربع مباحث:

- **المبحث الأول: تنافسية صادرات الدول النامية**
- **المبحث الثاني: أداء التجارة الخارجية السلعية (الصادرات/الواردات)**
- **المبحث الثالث: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية 2008-2020**
- **المبحث الرابع: الهيكل السلعي للتجارة العربية.**
- **المبحث الخامس: تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية (مؤشري التنوع والتركز)**

المبحث الأول: تنافسية صادرات الدول النامية

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى خصائص الدول النامية ثم على والمؤشرات المستخدمة لقياس تنافسية صادراتها. وذلك نظرا لأهميتها الاقتصادية كما رئينا سابقا، حيث تعتبر من بين أهم العوامل المسرعة لعملية النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: خصائص الدول النامية

رغم التباين والاختلاف بين الدول النامية من حيث حجم سكانها ومساحتها وموقعها وثرواتها الطبيعية وغيرها، إلا أنها تجمعها بعض الخصائص سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية تميزها عن الدول المتقدمة، فمن خلال هذا المطلب سنحاول تحليل هذه الخصائص موضحين طبيعتها وأسبابها.

هناك عدم التجانس بين مجموعات الدول النامية من حيث هياكلها الاقتصادية ومستويات التنمية والعادات والتقاليد والثقافات ومدى ارتباطها بالعالم الخارجي، إلا أنها تتميز بمجموعة من الخصائص والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. هذه الأخيرة ليس توفرها الكلي ضروري في دولة ما حتى يقال عنها أنها دولة نامية، وإنما يكفي توافر بعضها في دولة والبعض الآخر في دول أخرى، ويمكن إدراج أهم هذه الخصائص فيما يلي:

1- التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية: يسيطر إنتاج المواد الأولية (الزراعية أو التعدينية) على هيكل النشاط الاقتصادي في معظم الدول النامية، ولا يعدو النشاط الصناعي في هذه الدول مجرد تجهيز المواد الأولية أو بعض الصناعات التحويلية الحقيقية كالغزل والنسيج أو بعض الصناعات اليدوية والحرفية[1]، فنجد في معظم اقتصاديات الدول النامية يعتمد عليها غالبية السكان في معيشتهم ولها نسبة كبيرة في الدخل الوطني، كما تعتمد بعض الدول النامية الأخرى على استخراج المواد الخام، كالبترول والغاز الطبيعي والنحاس وغيرها، إلا أن هذا النشاط الاستخراجي يكون موقع اهتمام المستثمر الأجنبي.

إذا حللنا ظاهرة التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية نجد أنها ترجع بالدرجة الأولى لعدم تمتع الدول النامية باقتصاد متكامل، بمعنى أن القطاع الأولي يطغى في الأهمية على باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات بأنواعها[2]، كما أن المواد الأولية الاستخراجية لا يتم استعمالها أو استغلالها في داخل الدول النامية وهذا لافتقارها لعمليات التصنيع وتحويل هذه المواد. وهو ما يدل على ضعف وهشاشة القطاع الصناعي لهذا يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة صناعيا، بمعنى الدول النامية تتخصص في إنتاج المواد الأولية وتقوم بتصديرها كما هي للدول المتقدمة، وبهذا فإن هيكل الصادرات لهذه الدول يتصف بعدم التنوع.

[1] محمود عبد السميع علي، التنمية الاقتصادية وبعض القضايا المعاصرة في مصر، ط 2، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2001، ص 29.

[2] حميدية زهران، التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ب.س، ص 76.

2- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة: يعتبر متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج الوطني من أكثر المعايير شيوعا في مجال قياس الفجوة الـــتي تفصل بين الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى[1]، كما لا يمكن الاستعانة به لوحده للتفرقـة بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية.

فطبقا لإحصـــائيات عام 1994 بلغ متوســـط دخل الفرد في الدول المتقدمة 22 ألف دولار، بينما لا يتعدى هذا الرقم في الدول النامية 370 دولار. أي أن النسـبة بين متوسـط دخل الفرد في الدول النامية ومتوسـط دخل الفرد في الدول المتقدمة تصـل إلى 1,6% تقريبا[2]، والواقع أن انخفاض متوسـط دخل الفرد في الدول النامية إنما يرجع بصـفة أسـاسية إلى ضـآلة الناتج الوطني بالنسـبة لعدد السـكان، فعلى الرغم من أن سـكان الدول النامية يمثلون أكثـر مـن 65% من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 7 % فقط[3].

3- التبعية الاقتصـــادية وزيادة حجم المديونية تولدت التبعية الاقتصـــادية من الناحية التاريخية عن النمط الاستعماري للاستثمار الأجنبي التي تمرست فيه الدول النامية خلال القرن 19 بصـفة خاصـة، وعلى الرغم من أن غالبية الدول النامية قد تخلصت من الاحتلال الأجنبي والتبعية السياسية، إلا أنها لم تحرر بعد من التبعية الاقتصادية لدول الغرب الصناعية، وتتمثل مشكلة التبعيـــــــة الاقتصادية التي تتميز بها الدول النامية عموما في أن التغيرات الاقتصادية التي تحدث في هذه الدول لا تأتي مـــن عوامل داخلية وإنما تنشأ أساسا من عوامل خارجية تتنقل إليها من الاقتصاديات المتقدمة عن طريـق علاقاتهـا الاقتصادية الدولية.

كما تتمثل ظاهرة التبعية الاقتصادية في سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومن ثم في تنظيم الإنتاج الأولي في الدول النامية والواقعة تحت السـيطرة السـياسـية والاقتصـادية الأجنبية بما يلاءم المصـالح الاقتصـادية الاستعمارية للدول الأوربية المتقدمة صـناعيا، ولا يغير من حقيقة هذه التبعية الاقتصـادية كون أن الدول النامية لم تحصل على استقلالها السياسي[4].

فالدول النامية تعتمد على الخارج في تصدير ما تنتجه من مادة أو مادتين أوليتين، وزيادة الاستيراد لإشباع النقص الواضـح في السـلع الاسـتهلاكية المصـنعة والسـلع الغذائية، فتتمثل مظاهر التبعية الاقتصـادية للدول النامية فيما يلي[5]:

[1] عبد الله الصعيدي، تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة الى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 189.

[2] محمود عبد السميع علي، مرجع سابق، ص 12.

[3] المرجع نفسه، ص 13.

[4] زين العابدين ناصر، صفوت عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1997. ص ص 248-249.

[5] علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، د.س، ص 83-86.

– سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ففي دول غرب إفريقيا مثلا تسيطر سبع شركات أجنبية على ما يزيد عن 65 % من التجارة الخارجية لهذه الدول؛

– انسياب رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الدول النامية حيث هذه الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى تحقيق مصالح معينة للمستثمر الاجنبي للدول الصناعية التي تكون في حاجة إلى المواد الغذائية التي تصدرها الدول النامية؛

– ارتفاع نسبة الصادرات من الدخل الوطني حيث نجد في بعض الدول النامية كما هو الحال في ماليزيا، وفينزويلا وكوبا تزيد النسبة المئوية لقيمة الصادرات إلى الدخل الوطني عن 50% مما يجعل مستويات الدخل والتوظيف والمعيشة في الدول النامية تتوقف إلى حد بعيد على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج؛

– سوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية حيث نجد بعض الدول المتقدمة تستأثر وحدها بأكثر من 50 % من صادرات وواردات الدول النامية وهذا ما يسمح للدول المتقدمة أن تتحكم الاقتصاد الوطني للدول النامية؛

– اعتماد الدول النامية على الخارج في الحصول على السلع الإنتاجية إذا ما اتجهت نحو التصنيع، وذلك بحصولها على ما يلزمها من الآلات والسلع الإنتاجية اللازمة لتنفيذ خطط أو برامج التنمية الاقتصادية.

4– النمو السكاني وانتشار البطالة: يمثل سكان الدول النامية في العقد الأخير من القرن الماضي حوالي 65% من سكان العالم بينما يمثل سكان الدول المتقدمة حوالي 35% فقط من سكان العالم، وتتميز الدول النامية عموما بارتفاع معدلات النمو السكاني فيها كثيرا عن مستواها في الدول المتقدمة. ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية إلى هبوط معدلات الوفيات فيها نسبيا في السنوات الأخيرة مع بقاء معدلات المواليد على ارتفاعها[1]. وكلما كان معدل الزيادة في السكان كبير في الدول النامية زاد معدل انخفاض نصيب الفرد من الدخل[2]. كما أن النمو السكاني ما زال هو السمة الرئيسية للحياة البشرية، فمن المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم الذي بلغ في عام 1993 ما مقداره 5,57 مليار نسمة ليصل إلى 8,5 مليار في عام 2025.

وقد ارتفعت نسبة الدول النامية في هذه الزيادة من 77 % في عام 1950 إلى 93% في عام 1990 حيث إفريقيا وآسيا لوحدهما مسئولان عن 53% من هذه الزيادة فبلغ عدد سكان آسيا في منتصف عام 1993 ما مقداره 3,3 مليار نسمة وبحلول عام 2025 سيكون في آسيا 4,9 مليار نسمة وهو ما يعادل إجمالي سكان العالم في عام 1986، أما في إفريقيا فسيكون فيها 1,6 مليار نسمة، وأمريكا اللاتينية 700 مليون نسمة[3].

[1] محمود عبد السميع علي، مرجع سابق، ص 03.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 397.

[3] إبراهيم مشورب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1997، ص 42.

فالزيادة السكانية المفرطة يمكن أن تمثل قيدا قاتلا على جهود التنمية لذلك طرح العلماء الغربيون ضرورة استحداث وسائل للحد من النمو السكاني حتى لا يؤدي التزايد السكاني في الدول النامية إلى توليد موجات الهجرة إلى دول الشمال تؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث اضطرابات اجتماعية واقتصادية[1].

الملاحظ أيضا في الدول النامية أن الأغلبية من السكان يتمركزون في العواصم وعدد قليل من ا المدن، وتبقى المناطق الأخرى شبه خالية من السكان، وأحسن الأمثلة على ذلك نجدها في بعض دول أمريكا اللاتينية أو الإفريقية، ففي البرازيل توجد مناطق شاسعة خالية من السكان تقريبا بينما التجمع السكاني متواجد في مدينتين رئيسيتين، كذلك الأمر في تشاد والمغرب والجزائر .... ويرجع سوء توزيع السكان في الدول النامية إلى أسباب عديدة أهمها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها أكثرية الدول التي شجعت المواطن على الهروب من الريف لصالح المدن بحثا عن حياة أفضل.[2]

المطلب الثاني: الصادرات ومحددات تطورها في الدول النامية

إن الصادرات في الدول النامية هي أولويات الانشغالات لخطط التنمية في هذه البلدان وصادرات الدول النامية موجهة لأسواق الدول المتقدمة مما الممول الرئيسي لعمليات التنمية الاقتصادية والاهتمام لتنميتها أصبح مما يجعلها مرتبطة بها وسوف نستعرض في هذا الجزء النقاط التالية :

-هيكل الصادرات في الدول النامية؛

-محددات تطور حجم وهيكل صادرات الدول النامية.

1- هيكل الصادرات في الدول النامية

إن تطور المبادلات التجارية الدولية لا يمكن فصله عن طبيعة التخصص، والتقسيم الدولي للعمل الذي تابع التطور الرأسمالي. ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي[3]:

أ- مراحل تطور هيكل صادرات الدول النامية

-المرحلة الأولى: وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات التحويلية مقابل تخصص الدول النامية في المواد الأولية كالزراعة والصناعة الاستخراجية؛

-المرحلة الثانية: وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في إنتاج السلع الإنتاجية والرأسمالية وكان نصيب بعض الدول النامية التي كانت تسعى نحو النمو الصناعي أن تخصصت في السلع الاستهلاكية وذلك في عهد الخمسينات

[1] مرجع سبق، ص 46

[2] المرجع نفسه، ص 47.

[3] عائشة شرفاوي، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية: حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 27-29.

والستينات واتجاه بعض الدول النامية إلى إقامة سياسة إحلال الواردات مثل مصر، الباكستان، الهند، البرازيل، الأرجنتين؛

-المرحلة الثالثة: وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات ذات التطور العلمي والتكنولوجي العالي مقابل تخصص بعض البلدان النامية في الصناعات ذات المستوى الأدنى نسبيا من التطور العلمي والتكنولوجي، وهي تكنولوجيا تقليدية كالمنسوجات أو بعض الصناعات المكملة لتلك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة، وبدأت المرحلة الثالثة في عهد السبعينات.

ب – مكونات هيكل صادرات الدول النامية:

هيكل صادرات الدول النامية يتكون أساسا من المواد الأولية الإستخراجية كانت أو زراعية إضافة إلى نسبة ضئيلة من المواد المصنعة ونصف المصنعة.

-صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة:

إن الدول النامية شهدت في الفترة الأخيرة تطورا في قطاع الصناعة إلا أن نصيبها من صادرات العالم للسلع الصناعية يبقى ضئيلا إذا ما قورن بحجم الصادرات من هذا النوع للدول المتقدمة.

-صادرات المنتجات الأولية:

-صادرات السلع الاستخراجية والسلع الزراعية؛

-السلع الإستخراجية وأهمها البترول والغاز الطبيعي وبعض المعادن؛

-السلع الزراعية وتتمثل في المواد الغذائية مواد الخام الزراعية (البن، الشاي، الكاكاو).

يشكل البترول النسبة المرتفعة من صادرات أغلب الدول النامية وهو موجه لاستهلاك الدول المتقدمة. تجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي أدى إلى نقص في بعض حجم الصادرات من المواد الأولية.

2- محددات تطور حجم وهيكل صادرات الدول النامية

توجد محددات خارجية وأخرى داخلية:

أ-المحددات الداخلية: تتمثل فيما يلي[1]:

- الهيكل الاقتصادي لهذه الدول: يعتبر الهيكل الاقتصادي للدول النامية من أهم المحددات الداخلية المؤثرة في حجم وهيكل صادرات الدول النامية وأدى تواجد الاستعمار في هذه الدول إلى استغلال مواردها وذلك لتوفير مواد الخام اللازمة لصناعات البلاد المتقدمة. كذلك أتخذ الاستعمار من هذه البلاد التي تحت سيطرته أسواقا رائجة

[1] محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص ص 106-111.

للمنتجات الصناعية ولذلك لم يشجع التنمية الصناعية في هذه الدول وأدى ذلك إلى تخلف الهيكل الاقتصادي للدول النامية حيث اتسم بسيطرة إنتاج المواد الأولية[1]؛

–دوال الإنتاج: ذكرنا أن صادرات الدول النامية تتمثل في القطاع الإستخراجي والمنتجات الزراعية ولذلك نرى أن مستوى الإنتاج يتأثر بالظروف الطبيعية فيما يخص الإنتاج الزراعي والمردودية مرتبطة خاصة بهذه الظروف عكس الإنتاج الصناعي؛

– الضغوط السكانية: إن أكثر الدول النامية تتميز بانفجار سكاني ولذلك انحصرت معظم اقتصادياتها في قطاعات إنتاجية لسد حاجياتها الداخلية ولا يوجه نحو التصدير إلا الشيء القليل لكي يغطي به نفقات الواردات من السلع الصناعية والغذائية؛

– معدل نمط الاستثمار : تركز الدول النامية على تنمية صادراتها على حساب القطاعات الأخرى ، والتخطيط الأمثل لهذه الاستثمارات هو الذي يعتمد على دراسة أثرها على تنمية الصادرات والحد من الواردات للقضاء على عجز ميزان المدفوعات.

ب–المحددات الخارجية: وتتمثل فيما يلي:

–تطور طلب البلاد المتقدمة : عرفت السياسة الإنتاجية للدول المتقدمة تغييرات مختلفة مما أدى إلى التأثير على صادرات الدول النامية. فبظهور الثورة الصناعية كان الطلب على المواد الأولية مرتفعا مما أدى إلى ارتفاع الصادرات في هذه الدول، أما بالنسبة للوقت الحاضر اختلف الأمر حيث أن قيام تكتلات اقتصادية بين الدول المتقدمة أدى إلى حصر التبادل أكثر فيما بينها كالاتحاد الأوربي للتجارة الحرة والكوميكون الذي فرض نظما احتكارية على صادرات الدول النامية؛

–اتجاهات شروط التبادل الدولي وأثرها : أثارت فكرة تدهور معدل التبادل الدولي خلافا نظريا بين رجال الاقتصاد فهنالك فريق يؤكد اتجاه معدل التبادل منذ فترة طويلة في غير صالح الدول التي تعتمد اقتصادياتها على الإنتاج الأولي ويعتبرون ذلك أحد العتبات الأساسية في عملية التنمية. ويرجع هؤلاء هذا التدهور في معدل التبادل إلى عوامل كاملة في جانبي العرض والطلب ويعتبر التقدم التكنولوجي في نظرهم أحد العوامل الهامة التي تكمن وراء هذا التدهور حيث يؤدي إلى استفادة الدول المتقدمة المستهلكة للمواد الأولية وكمنتجة للسلع الصناعية بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد الأولية وكمستهلكة للسلع الصناعية[2].

[1] محمد حافظ عبدو الزهوان، احمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، 1997، ص 299.

[2] محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 124.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس تنافسية صادرات الدول النامية

تتلخص تنافسية صادرات قطر معين في قدرته على مجاراة الطلب العالمي وزيادة حصصه بشكل مستمر في هذه الأسواق، وتحدد هذه القدرة من خلال عدة عوامل تتعلق بالأسعار والجودة والتسويق والقدرة على إيجاد ديناميكية الخلق ميزات تنافسية جديدة توفر أسواقا إضافية للسلع المصدرة، وبغرض تحليل وضع الدول النامية من حيث تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سوف يتم الاعتماد على المؤشرات التالية[1]:

1- نسبة تركز الصادرات إن قدرة الأقطار على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف من بين أشياء أخرى-على عدد السلع المصدرة من قبل هذه الأقطار ومدى وجود طلب عالمي عليها، فكلما كانت صادرات بلد معين منحصرة في عدد قليل من السلع زادت احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين وقلت قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، مثل تمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع. وفي المقابل فان تنوع الصادرات يقيس ديناميكية القطر المصدر وقدرته على المنافسة الدولية.

2- توافق صادرات الأقطار الناحية مع واردات الأسواق الدولية: من المحددات الأساسية لتنافسية صادرات أي قطر هو قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، ومن ثم فان توافق صادرات أي دولة مع واردات أهم الأسواق الدولية هو اللبنة الأولى لرفع قدرات الأقطار المصدرة على اقتحام الأسواق الدولية.

3-درجة تخصص الصادرات: من بين المؤشرات المستخدمة في الأدبيات المتخصصة حول القدرة التنافسية لصادرات بلد ما هي التجارة داخل نفس الصناعة، أي تصدير سلع واستيرادها داخل نفس المجموعات السلعية الضيقة وهي مقياس بدورها لدرجة التخصص وما دام التخصص مهما كانت مصادره هو بحسب نظريات التجارة الخارجية الأساس في شرح اتجاه السلع المتاجر فيها وحجمها ونوعها فهو بالضرورة عنصر مهم في تحديد القدرة التنافسية لصادرات أي قطر. وبصفة عامة فلقد بينت الأدبيات انه كلما زاد مستوى تقدم الأقطار زاد مستوى التخصص الصناعي، كما لوحظ من خلال التجارب في دول شرق أسيا أن نجاحها في اقتحام الأسواق الدولية رافقه زيادة في التخصص الصناعي.

4- تطور حصص الصادرات النامية ذات الميزة النسبية عادة ما يعتقد بان اكتساب ميزة تنافسية أو نسبية في سلعة محددة أو قطاع محدد سوف يمكن الأقطار من المحافظة عليها من خلال تراكم التجربة والخبرة.

[1] منير نوري، التسويق الاستراتيجي وأهميته في مسايرة العولمة الاقتصادية: اسقاط على الوطن العربي للفترة 1990-2000، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مذكرة غير منشورة، الجزائر، 2005، ص ص 274-281.

5- ديناميكية صادرات الأقطار النامية: درجت أدبيات التجارة الخارجية أن تطلق على السلع التي يتزايد الطلب العالمي عليها بالديناميكية، وعلى هـذا الأساس تعرف السلع الديناميكية على أنها السلع التي يتزايد الطلب العالمي عليها أو تتزايد حصتها في الصادرات الدولية، ومن هذا المنطلق يمكن تبويب أي سلعة مصدرة من قبل أي قطر إلى أربع مجموعات بحسب ما إذا كانت حصة تلك السلعة في إجمالي صادرات ذلك البلد تزيد أم تتضاءل وكذلك بحسب ما إذا كان الطلب العالمي يزيد عليها أم لا.

6- مؤشر ديناميكية الأسواق والتخصص: يشكل أداء صادرات الدول النامية المحور الرئيسي للتنافسية في الأسواق الدولية، ولعكس هذه الأهمية الكبيرة لهذا القطاع فقد حسب مؤشر فرعي موسع حول هذا الأداء يحتوي 10 مؤشرات أولية، بحيث يشكل متوسطها المؤشر الجزئي المعروف بديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص. وفي الواقع عند التصميم الأولي لمؤشرات هـذا القطاع اقترح الكثير من المتغيرات والمؤشرات والتي تعكس ديناميكية قطاع الصادرات، وللأسف الشديد لم تدرج كلها في المؤشر نتيجة شح البيانات، ومن أهم المؤشرات الأساسية التي تستخدم في تقييم قطاع الصادرات ومساهمته في بناء قاعدة تنافسية مؤشر حصة الصادرات من السلع المصنعة، وهو في الواقع يقيس الجهد التنموي نحو التوجه إلى نموذج مبني على الاستفادة من تصنيع السلع التحويلية والابتعاد عن تصدير السلع الأولية المعروفة بعدم المرونة السعرية والدخلية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى التذبذب الحاد في الأسعار وما له من أثار سلبية علـى الإدارة الاقتصادية الكلية ومن تدهور حدود التبادل ، كل هذه العوامل أدت بالدول إلى التخلي تدريجيا عن سياسات إحلال الواردات والتوجه نحو إستراتيجية ترويج الصادرات لاستدامة معدلات النمو ورفاهية السكان.

الشكل رقم (02-01): مؤشرات قياس تنافسية صادرات الدول النامية

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على: منير نوري، مرجع سابق، ص ص 274-281.

المطلب الرابع: معوقات التصدير في الدول النامية

تواجه عملية التصدير في الدول النامية مشاكل مختلفة ومتنوعة أغلبها مشتركة لتشابه خصائص هذه الدول واشتراكها في معظم الصفات التي جمعتها في مجموعة واحدة وأخرى مختلفة تخص بلد دون غيره، مرتبطة بنظامه الداخلي وبجغرافيته وغيرها من الخصائص الداخلية. ومن بين هذه المشاكل :

-التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة؛

-تركيز النمو في قطاع التصدير وهو القطاع الاستخراجي والزراعي؛

-حجم الصادرات من المواد الأولية أقل من سعر الواردات من السلع الصناعية؛

-التقدم الفني لإنتاج السلع الزراعية أقل من التقدم الفني لإنتاج السلع الصناعية؛

-بعض الدول المتقدمة تفرض قيودا على استيراد المواد الأولية حماية لبعض قطاعاتها وهذه القيود كثيرا ما تواجه صادرات الدول النامية؛

-معدلات التبادل للمواد الأولية، عرفت عدة أزمات لأنها تتأثر بالتقلبات السياسية فخلال فترة التضخم العالمي عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا خاصة فيما يخص النفط؛

-انهيار حجم السلع الأساسية يرجع إلى تباطؤ الطلب العالمي والارتفاع الحاد في أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار يؤثر على أسعار السلع الأساسية؛

-تبذل الدول النامية جهودا من أجل تصدير السلع الأساسية لزيادة حجم صادراتها ما عدا البترول كـــي تتغلب على عجز موازين المدفوعات؛

-النقص المستمر في القيمة النسبية للصادرات، فنصيب الدول النامية من الصادرات باستثناء البترول يتناقص باســتمرار نظرا للتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تحقيق وفورات في اســتخدام المواد الأولية لإنتاج كميات مماثلة بطاقات أقل؛

-اختلال هيكل الصادرات نتيجة عدم التوازن في الهيكل الإنتاجي؛

-غياب تكنولوجيا العمليات والإنتاج بالحجم الكبير إلى الإنتاج بالطلبيات الصــغيرة الحجم وبتكاليف مرتفعة لا تحقق القدرة على المنافسة[1]؛

-تشهد الصناعة في الدول المتقدمة تحولات تكنولوجية غير مسبوقة فقد انحسر إستراد المواد الخام لصالح خامات أخرى بديلة مختلفة: أقل سعرا وأكثر تناسبا مع التكنولوجيات الجديدة. من ناحية أخرى فقد تأثرت صادرات الخام باتجاه صناعات أوروبية لاستراد مصنعات من دول أخرى بدلا من استرادها مباشرة من دول نامية؛

-تفرض الدول الصناعية المتقدمة بشكل خاص مواصفات ومعايير محددة لحماية المستهلكين والبيئة، بينما تتواضع مقاييس الجودة ومعايير المنتجات المعتمدة في العديد من الدول النامية[2].

[1] فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002، ص 58.

[2] احمد سيد مصطفى، استراتيجية تصديرية عربية . . .كيف؟، مداخلة في الملتقى التسويق في الوطن العربي، الشارقة، 15-16 أكتوبر 2002، ص 148.

المبحث الثاني: أداء التجارة الخارجية السلعية (الصادرات/الواردات)

أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بالعولمة وانفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق[1]، تنقسم التجارة الخارجية الي صادرات وواردات من السلع والخدمات، كما تنقسم الصادرات الى صادرات سلعية وصادرات خدمية، وتنقسم الواردات مثلها الى واردات سلعية وخدمية، وفي إطار الدراسة، سوف نتطرق الى أداء التجارة الخارجية العربية بصفة عامة، ثم نتطرق الى الصادرات والواردات السلعية لبعض الدول العربية.

المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية السلعية (الصادرات/الواردات) من 2008 الى 2014.

في هذا المطلب سنستعرض أداء التجارة الخارجية السلعية للدول العربية خلال الفترة 2008-2014 مقارنة بالصادرات العالمية، وكذا وزن الصادرات العربية ضمن الصادرات العالمية، ثم وزن الواردات العربية أيضا.

الجدول رقم 02-01: التجارة الخارجية العربية الاجمالية من 2008 الى 2014

البنود	القيمة (مليار دولا رأمريكي)						معدل التغير السنوي في الفترة 2008-2014 (%)
	معدل التغير السنوي %						
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الصادرات العربية	1,076.5	734.8	902.9	1,199.6	1,322.1	1,316.3	1,229.6	9.88
	35.2	-31.7	22.9	32.9	10.2	-0.4	-6.6	
الواردات العربية	669.6	607.5	651.4	734.8	813	860.6	889.3	7.84
	25	-9.3	7.22	12.8	10.8	5.8	3.3	
الصادرات العالمية	16,132	12,531	15,254	18,291	18,404	18,784	18,935	5.37
	15.5	-23	21.7	19.9	0.6	2.1	0.8	
الواردات العالمية	16,536	12,733	15,457	18,487	18,608	18,874	19,024	5.18
	15.5	-23	21.3	19.6	0.7	1.4	0.8	
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	6.7	5.9	5.9	6.6	7.2	7	6.5	-
	-	-	-	-	-	-	-	
وزن الواردات العربية في الصادرات العالمية	4	4.8	4.2	4	4.4	4.6	4.7	-
	-	-	-	-	-	-	-	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2008 الى 2014

انعكس استمرار ارتفاع الطاقة العلمية خلال المدة الأخيرة على أداء التجارة الخارجية العربية، فبعد ان شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظا عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية اللازمة الاقتصادية والمالية العالمية استعادت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010م[2]، حيث شهد أداء التجارة العربية تحسن من 2010 الى 2012 وذلك على الرغم من ضعف الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو الشريك التجاري الرئيسي[3]. حيث أن الطلب على النفط استمر في الارتفاع خلال عام 2012 وان كان بمعدل طفيف بلغ حوالي 0.9 في المائة[4]، وقد

[1] نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 03، العدد 4، 2006، ص 26.

[2] اوصالح عبد الحليم، المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2014، ص 255.

[3] بخيت حسان، بن بوزيان محمد، أداء الصادرات العربية في السوق الدولية –الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 16، العدد 02، 2017، ص 131.

[4] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2014.

رافقه استمرار بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة. فقد سجلت الصادرات العربية الإجمالية عام 2012 زيادة بلغت نسبتها 10.2 في المائة لتبلغ حوالي 1322.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 1199.6 مليار دولار في عام 2011. ونتيجة لارتفاع الصادرات الإجمالية العربية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في قيمة الصادرات العالمية خلال عام 2012، فقد ارتفع وزن الصادرات الإجمالية العربية في الصادرات العالمية، ليصل إلى 7.2 في المائة خلال عام 2012 مقارنة مع 6.6 في المائة مسجلة في العام السابق.

الجدول رقم 02-02: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2008-2014

البنود	السعر دولار/البرميل							معدل التغير السنوي في الفترة 2008-2014 (%)
	معدل التغير(%)							
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
النفط في السوق العالمية	94.4	61	77.4	107.4	109.5	105.9	96.2	7.98
	36.1	-35.38	26.88	38.75	1.95	-3.28	-9.15	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2008 الى 2014.

وفي سنة 2013 بدأ أداء التجارة الخارجية في الانخفاض وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية منذ عدة سنوات إلى إحداث تأثير مباشر على أداء التجارة العربية الخارجية حيث سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2014 انخفاضا بلغت نسبته حوالي 6.6 في المائة لتصل إلى 1229.6 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,316 مليار دولار في عام 2013، مما أدى إلى انخفاض وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية، لتصل إلى حوالي 6.5 في المائة في عام 2014 مقابل 7.0 في المائة خلال العام السابق.

أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد ارتفعت بحوالي 3.3 في المائة لتصل إلى 889.3 مليار دولار عام 2014 مقارنة بالسنوات السابقة متأثرة بعدة عوامل منها السياسات الاقتصادية الهادفة للحد من الاستيراد والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية وانخفاض أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي في بعض الدول والذي انعكس على احتفاظ الواردات من بعض السلع الرأسمالية بحصة ملموسة في واردات عدد من الدول العربية.

وفيما يلي التجارة الاجمالية للدول العربية في 2014:

يبلغ عدد الدول العربية 22 دولة، منها 12 دولة في قارة أسيا و10 دول في قارة إفريقيا، ويتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليلا للقدرة التنافسية للدول العربية على مستوى القطاعات المختلفة [1].

[1] عبير محمد علي عبد الخالق، أليات تعزيز تنافسية العربية في ظل التحديات الراهنة، مجلد بحوث اقتصادية عربية، الجلد 23-24، العدد 76-77، 2017، ص 06.

الشكل رقم 02-02: التجارة الاجمالية للدول العربية 2014

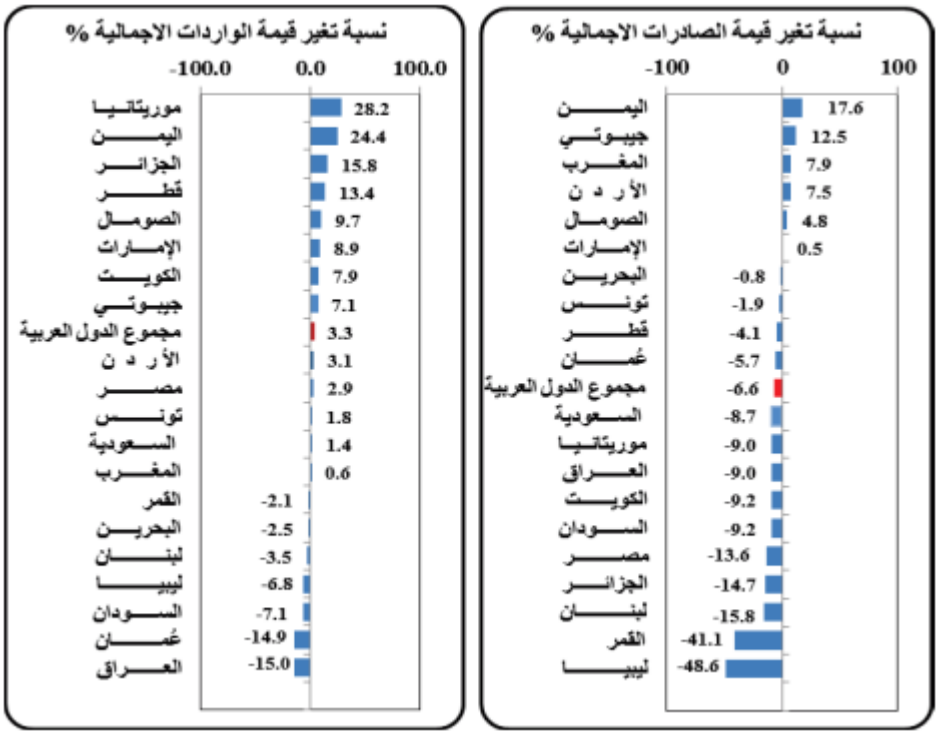

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2014

وفيما يلي جدول لشرح الصادرات السلعية للدول المختارة:

الجدول رقم 02-03: الصادرات السلعية من 2008-2014

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	79.30	45.17	57.05	73.49	71.87	64.97	60.06
السعودية	313.46	192.31	251.14	364.70	388.40	375.87	342.43
قطر	67.31	48.01	74.96	114.45	132.96	136.85	131.59
الامارات	239.21	191.80	213.54	302.04	359.73	374.21	343.04
الأردن	7.94	6.38	7.03	8.01	7.89	7.92	8.38
مصر	26.22	23.06	26.44	30.53	29.41	29.02	26.85
المغرب	20.34	14.05	17.77	21.65	21.45	21.97	23.92

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2008 الى 2014

الشكل رقم 02-03: الصادرات السلعية من 2008-2014

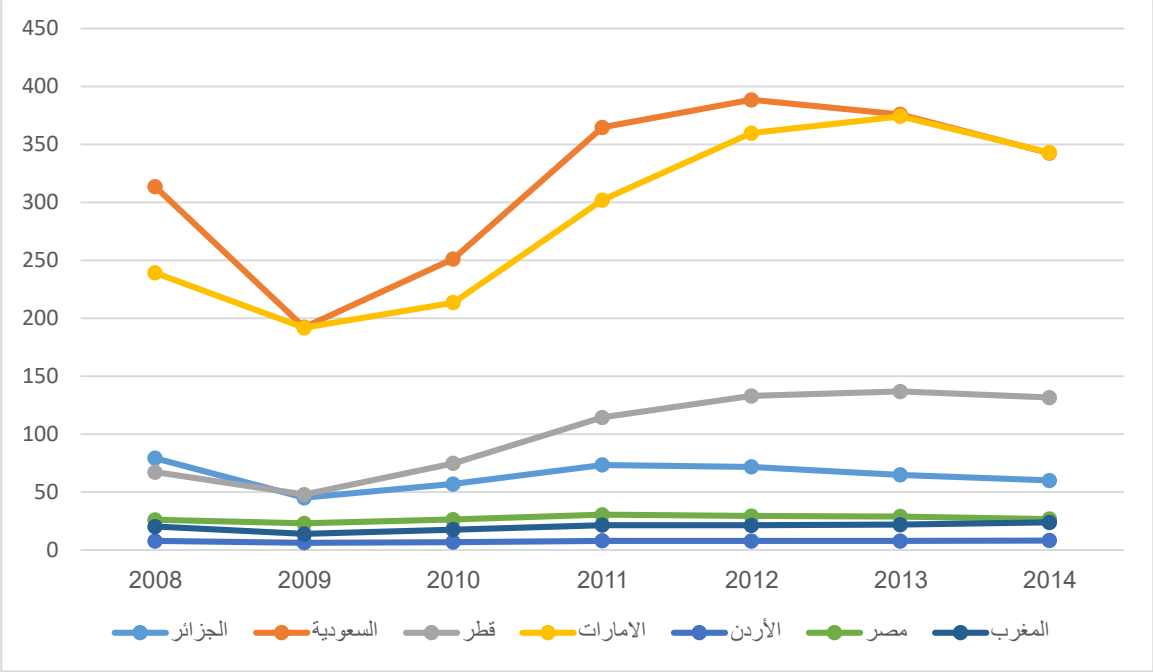

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 03-03

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين اللذان يمثلان الصادرات السلعية لبعض الدول العربية خلال الفترة 2008-2014، أن التجارة الخارجية السلعية لمجمل الدول العربية تتصف بتركز صادراتها[1]، وان جميع الدول قد شهدت تذبذبا في صادراتها السلعية مقارنة ببقية السنوات، وان المملكة العربية السعودية هي التي سجلت أكبر قيمة للصادرات السلعية قدرت سنة 342.43 مليار دولار، وان اقل قيمة سجلتها الأردن بـ8.38 مليار دولار.

فبالنسبة للجزائر فقد شهدت في السنوات الأولى انخفاضا من 79.30 مليار دولار سنة 2008 الى 57.05 مليار دولا سنة 2010، أي بنسبة 28.06%، ثم ارتفعت قليلا خلال سنة 2011 لتصل الى 73.49 مليار دولار لتعود للانخفاض مرة أخرى وتصل الى 60.06 مليار دولار.

أما المملكة العربية السعودية، فقد شهدت صادرتها السلعية ارتفاعا ملحوظا منذ 2008 بـــ 313.64 مليار دولار لتصل الى 388.40 مليار دولار سنة 2012 أي ازدادت بنسبة 23.83%، لتنخفض قليلا خلال سنتي 2013 و2014 وتصل الى 342.43 مليار دولار.

اما قطر فقد شهدت هي أيضا ارتفاعا خلال الفترة من 2008 الى 2014 حيث كانت قيمتها في بداية الفترة 67.13 مليار دولار لترتفع وتصل الى 136.85 مليار دولار أي ارتفعت بنسبة 103.85% لتنخفض قليلا سنة 2014 وتصل الى 131.59 مليار دولار.

[1] لحمر حكيمة، يونس بوعصيدة رضا، مرجع سابق، ص 243.

اما الامارات فقد شهدت ارتفاعا هي أيضا خلال الفترة، ففي سنة 2008 كانت قيمة صادرتها السلعية 239.21 مليار دولار لترتفع خلال المدة الى سنة 2013 وتصل الى 374.21 مليار دولار أي ارتفعت بنسبة 56.43%، لتنخفض قليلا سنة 2014 وتصل الى 343.04 مليار دولار.

اما الأردن فقد شهدت صادراتها السلعية تذبذبا خلال الفترة، حيث سجلت سنة 2008 ما قيمته 7.94 مليار دولار لترتفع خلال الفترة الى سنة 2011 وتسجل 8.01 مليار دولار، لتعود للانخفاض خلال سنتي 2012 و2013 وترتفع خلال سنة 2014 وتسجل 8.38 مليار دولار.

اما مصر فقد شهدت صادراتها السلعية تذبذبا هي الاخرى خلال الفترة، حيث سجلت سنة 2008 ما قيمته 26.22 مليار دولار لترتفع خلال الفترة الى سنة 2011 وتسجل 30.53 مليار دولار، لتعود للانخفاض خلال السنوات 2012 و2013 و2014 وتسجل 26.85 مليار دولار.

وفي الأخير المغرب التي سجلت سنة 2008 ما قيمته 20.34 مليار دولار لتشهد تذبذبا طوال الفترة 2008-2014 وتسجل سنة 23.92.

على الصعيد حصة الصادرات السلعية العربية إلى إجمالي واردات العلم السلعية فقد تنوعت الحصص السوقية للصادرات السلعية العربية في الأسواق العالمية، في حين انه شهدت الواردات عام 2009 نموا أكبر من معدل نمو الصادرات[1]، وفيما يلي جدول لشرح الواردات السلعية للدول المختارة:

الجدول رقم 03-04: الواردات السلعية من 2008-2014

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	39.48	39.29	40.47	47.25	50.38	55.03	58.58
السعودية	115.13	95.55	106.86	131.59	155.59	168.16	173.83
قطر	27.9	24.92	23.24	22.33	30.79	27.03	30.45
الامارات	200.33	170.12	187	229.93	256.53	270.58	276.02
الأردن	17	14.24	15.56	18.93	20.75	21.55	22.93
مصر	48.38	44.95	52.92	58.9	69.20	66.18	66.79
المغرب	42.37	32.88	35.38	44.27	44.87	45.19	46.28

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2008 الى 2014

[1] جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربي، صندوق النقد العربي، 2012، ص 24.

الشكل رقم 02-03: الواردات السلعية من 2008-2014

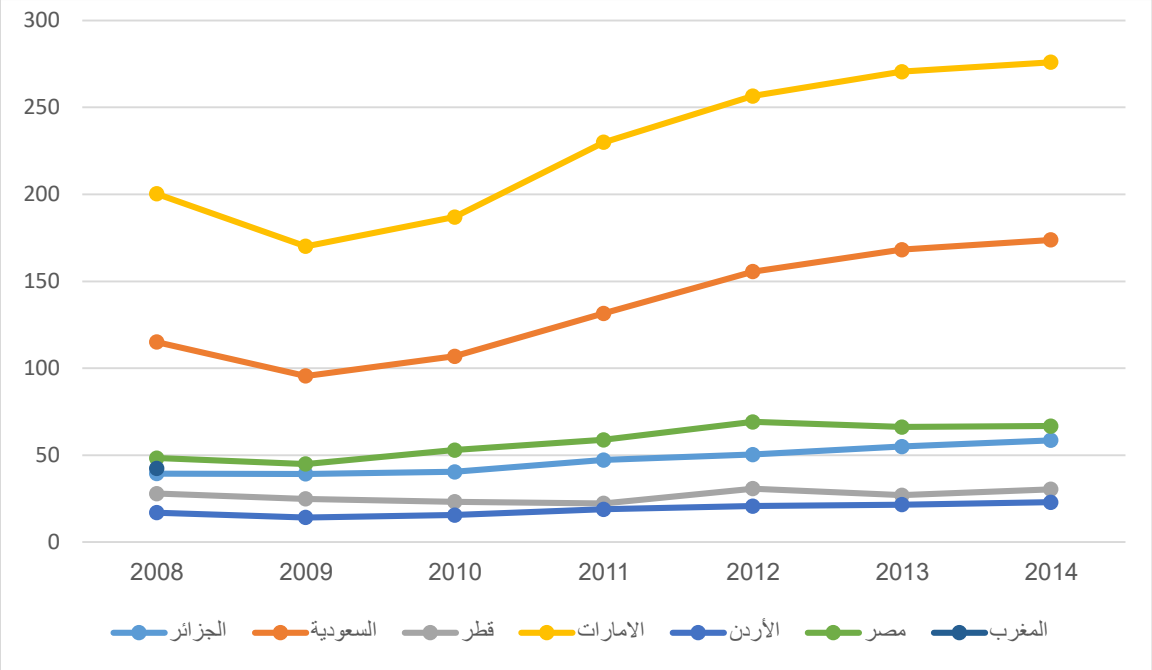

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 03-04

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين اللذان يمثلان الواردات السلعية لبعض الدول العربية خلال الفترة 2008-2014، ان جميع الدول قد شهدت ارتفاعا في وارداتها السلعية مقارنة ببقية السنوات، وان الامارات هي سجلت أكبر قيمة بـــ 276.02 مليار دولار فيما سجلت الأردن اقل قيمة للواردات السلعية بقيمة 22.93 مليار دولار.

فبالنسبة للجزائر فقد سجلت ارتفاعا في وارداتها السلعية خلال الفترة 2008-2014، فقد سجلت سنة 2008 ما قيمته 38.48 مليار دولار لترتفع الى سنة 2014 وتسجل 58.58 مليار دولار، حيث كانت نسبة الارتفاع 52.23%

أما السعودية فقد هي الأخرى ارتفاعا في وارداتها السلعية خلال الفترة 2008-2014، فقد سجلت سنة 2008 ما قيمته 115.13 مليار دولار لترتفع الى سنة 2014 وتسجل 173.83 مليار دولار، حيث كانت نسبة الارتفاع 61%.

وسجلت قطر تذبذبا في وارداتها السلعية، فقد سجلت سنة 2008 ما قيمته 27.9 مليار دولار لتنخفض الى سنة 2011 وتسجل 22.33 مليار دولار لترتفع سنة 2012 وتسجل 30.79 مليار دولار لتعود للانخفاض سنة 2013 وتسجل 27.03 مليار دولار وترتفع مرة أخرى سنة 2014 وستجل 30.45 مليار دولار[1].

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2008 الى 2014

اما الامارات فقد سجلت خلال سنة 2008 ما قيمته 200.33 مليار دولار لتنخفض سنة 2009 سنة وتسجل 170.12 مليار دولار لتعود للارتفاع الى سنة 2014 وتسجل 276.02 مليار دولار.

وفي الأردن سجلت سنة 2008 ما قيمته 17 مليار دولار لترتفع طوال الفترة وتسجل سنة 2014 22.93 مليار دولار.

وفي مصر شهدت هي كذلك ارتفاعا في قيمة صادراتها السلعية فقد سجلت سنة 4.38 مليار دولار لترتفع الى سنة 2014 وتسجل 66.79 مليار دولار.

اما المغرب فقد سجل سنة 2008 ما قيمته 42.37 مليار دولار لتنخفض سنة 2009 وتسجل 32.88 مليار دولار لترتفع خلال السنوات الأخرى وتسجل سنة 2014 ما قيمته 46.28 مليار دولار[1].

المطلب الثاني: أداء التجارة الخارجية السلعية (الصادرات/الواردات) من 2015 الى 2020.

في هذا المطلب استعراض لأداء التجارة الخارجية العربية وموقع كلا من الصادرات والواردات العربية ضمن الصادرات والواردات العالمية التغيرات السنوية الحاصلة فيهما

الجدول رقم 02-05: التجارة الخارجية العربية الاجمالية من 2015 الى 2020

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)						معدل التغير السنوي في الفترة 2015-2020 (%)
	معدل التغير السنوي %						
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الصادرات العربية	864.9	782.5	910	1,088.9	1,016.5	746.8	-6.23
	-30.8	-9.5	16.3	19.7	-6.6	-26.5	
الواردات العربية	819.9	760	786.3	821	857.1	737.1	-3.46
	-11.8	-7.3	3.5	4.4	4.4	-14	
الصادرات العالمية	16,533.5	16,041	17,735.1	19,465.4	19,014.7	17,582.9	-0.83
	-12.6	-3	10.6	9.8	-2.3	-7.5	
الواردات العالمية	16,713.3	16,188.8	17,964.8	19,800.5	19,284.2	17,812.1	-0.70
	-12.1	-3.13	11	10.2	-2.6	-7.6	
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.2	4.9	5.1	5.6	5.3	4.2	-
	-	-	-	-	-	-	
وزن الواردات العربية في الصادرات العالمية	4.9	4.7	4.4	4.1	4.4	4.1	-

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2008 الى 2014

الجدول رقم 02-06: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2015-2020

البنود	السعر دولار/البرميل						معدل التغير السنوي في الفترة 2015-2020 (%)
	معدل التغير(%)						
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
النفط في السوق العالمية	49.5	40.8	52.4	69.8	64	69.9	-59.5
	-48.54	-17.57	28.43	33.2	-8.3	9.21	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

شـــهدت التجارة الســـلعية الاجمالية العربية خلال فترة 2015 – 2020 تذبذب، حيث ارتفعت من 2015 الى 2018 من 864.9 مليار دولار لتصل الى 1088.9 مليار دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية لمستويات لم تشـهدها منذ عام 2014 مما أثر في وزن الصـادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصـادرات العالمية لتبلغ نحو 5.6 في المائة في عام 2018 مقابل 5.1 في المائة خلال العام السابق[1].

فيما ارتفعت قيمة الواردات الســـلعية الاجمالية في ســـنة 2019 بنحو 4.4 لتبلغ 857.1 مليار دولار مقارنة بنحو 821 مليار دولار سـنة 2018 مما أثر بشـكل محدود على وزن الواردات العربية عالميا حيث ارتفعت لتبلغ 4.4 في عام 2019 مقارنة بـ 4.1 في المائة عام 2018.

وفي سنة 2020 انخفضت الصادرات السلعة العربية بشكل كبير وذلك نتيجة لجائحة كوفيد-19، حيث كان لهذه الازمة تأثيرات غير مسبوقة على كافة الأصعدة، واحدثت ارباكا في حركة التجارة الدولية، فقد انخفضت سنة 2020 لتصل الى 746.8 مليار دولار مقابل حوالي 1016.5 مليار دولار أي انخفاض بنسبة 26.5 بالمائة، كما انخفضـت فيما الواردات السـلعية الاجمالية العربية بنحو 14 بالمائة، مما أثر بشـكل محدود على وزن الواردات العربية عالميا حيث انخفضت لتبلغ 4.4 في المائة عام 2020 مقارنة بـــ 4.4 في المائة في عام 2019، يعزي هذا الانخفاض الى التأثير الســـلبي لانخفاض عائدات النفط على إيرادات الدول النفطية، كذلك ســـياســـات ترشـــيد الواردات التي اتبعتها الدول نتيجة لارتفاع مســـتويات الانفاق العام، فقد تبنت الدول العربية حزم الدعم للحد من انتشـــار الوباء، واتبعت الحكومات ســـياســـات توســـعية لزيادة مســـتويات الانفاق الحكومي للتعامل مع الآثار الاقتصادية للجائحة جاء على حساب تقليص بنود الانفاق العام الأخرى لاسيما الاتفاق الجاري وترشيد الطلب على الواردات.

وفيما يلي التجارة الاجمالية للدول العربية في 2020

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

الشكل رقم 02-05: التجارة الاجمالية للدول العربية 2020

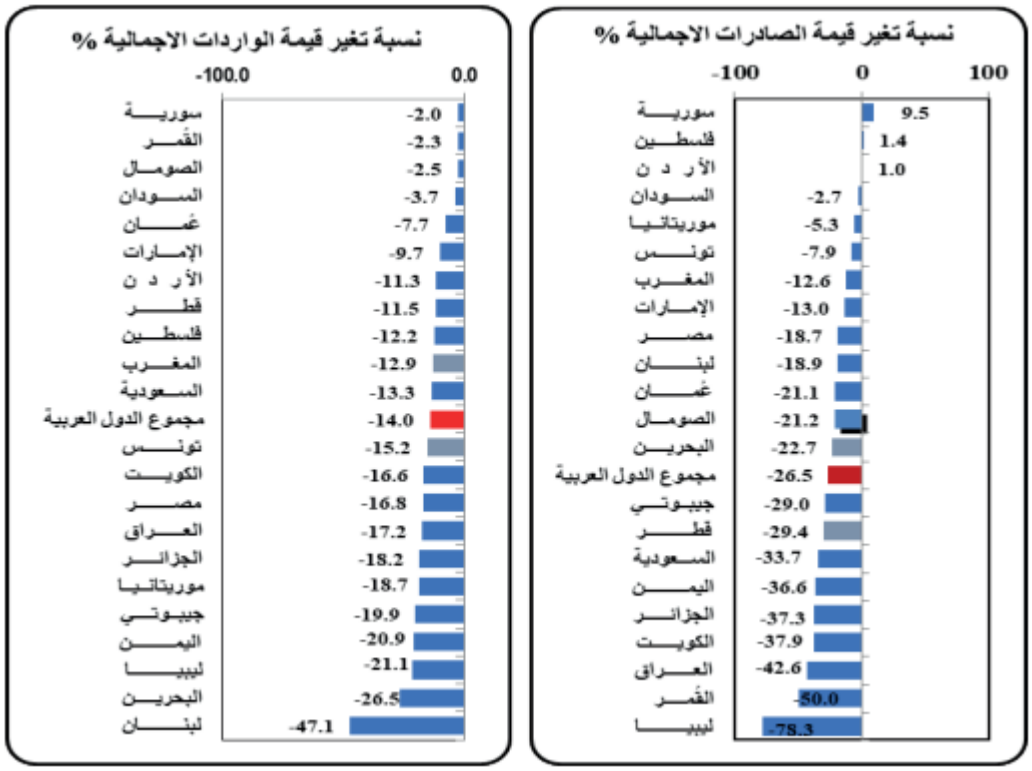

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، سنة 2020

وفيما يلي جدول لشرح الصادرات السلعية للدول المختارة:

الجدول رقم 02-07: الصادرات السلعية من 2015-2020

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	34.67	30.03	35.19	41.8	35.31	21.93
السعودية	203.55	183.58	221.84	294.37	261.6	173.85
قطر	77.97	57.31	67.5	84.91	72.94	51.5
الامارات	300.48	295.03	313.6	387.96	389.43	335.3
الأردن	7.83	7.55	7.51	7.75	8.32	7.94
مصر	21.35	25.47	25.6	27.62	29	27.08
المغرب	22.33	22.66	25.27	28.61	29.13	27.16

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

الجدول رقم 02-06: الصادرات السلعية من 2015-2020

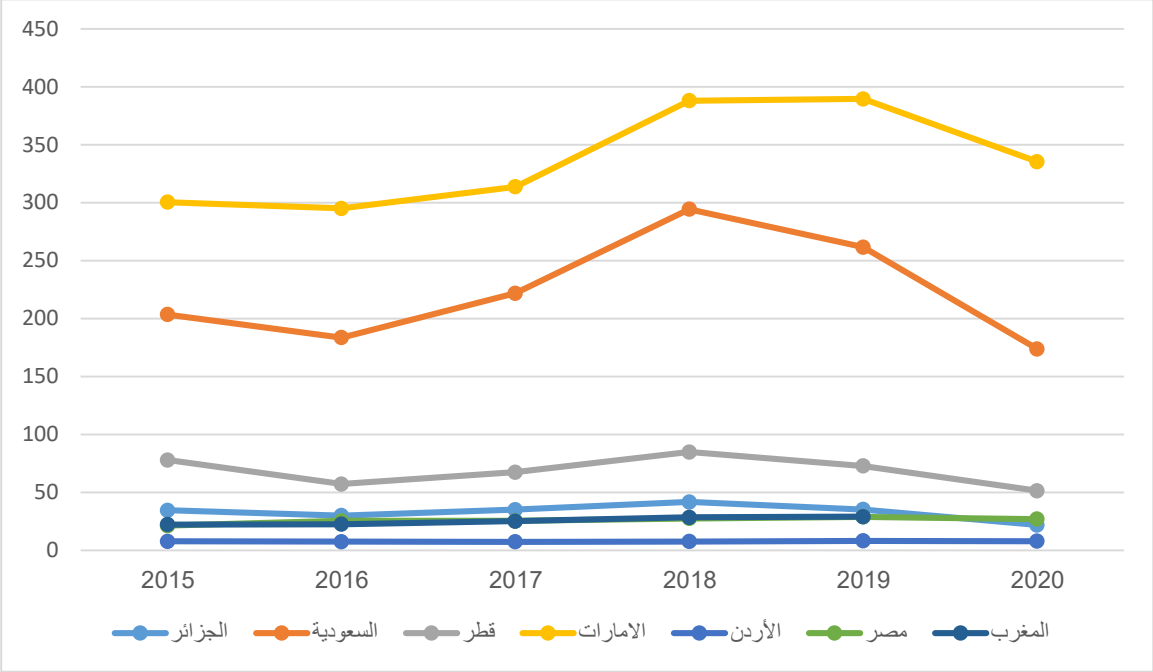

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 03-04

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين اللذان يمثلان الصادرات السلعية لبعض الدول العربية خلال الفترة 2015-2020، ان جميع الدول قد شهدت تذبذبا في وارداتها السلعية مقارنة ببقية السنوات، وان الامارات سجلت أكبر قيمة للصادرات السلعية قدرت سنة 333.5 مليار دولار، وان اقل قيمة سجلتها الأردن ب 7.94 مليار دولار، كما نلاحظ ان جميع الدول قد سجلت انخفاضا محسوسا في صادراتها خلال سنة 2020 ويعود ذلك الى جائحة كورونا والإجراءات المتخذة للحد منها.

فقد سجلت الجزائر سنة 2015 ما قيمته 34.67 مليار دولار، لتنخفض القيمة سنة 2016 وتسجل 30.03 مليار دولار لتعود للارتفاع سنتي 2017 و2018 وتسجل 41.8 مليار دولار ثم تنخفض مرة أخرى وتسجل سنة 2020 ما قيمته 21.93 مليار دولار.

اما المملكة العربية السعودية فقد سجلت سنة 2015 ما قيمته 203.55 مليار دولار، لتنخفض القيمة سنة 2016 الى 183.58 مليار دولار، ثم ترتفع مرة أخرى خلال سنتي 2017 و2018 وتسجل 294.37 مليار دولار، لتنخفض خلال سنتي 2019 و2020 وتسجل 173.85 مليار دولار[1].

اما قطر فقد سجلت سنة 2015 ما قيمته 77.97 مليار دولار، لتنخفض القيمة سنة 2016 الى 57.31 مليار دولار، ثم ترتفع مرة أخرى خلال سنتي 2017 و2018 وتسجل 84.91 مليار دولار، لتنخفض خلال سنتي 2019 و2020 وتسجل 51.5 مليار دولار.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

أما الامارات فقد سجلت سنة 2015 ما قيمته 300.48 مليار دولار، لتنخفض القيمة سنة 2016 الى 295.03 مليار دولار، ثم ترتفع مرة أخرى خلال السنوات 2017 و2018 و2019 وتسجل 335.3 مليار دولار، لتنخفض سنة 2020 الى 335.3 مليار دولار.

اما الأردن فقد سجلت سنة 2015 ما قيمته 7.83 مليار دولار لتنخفض خلال سنتي 2016 و2017 وتسجل 7.51 مليار دولار ثم ترتفع خلال سنتي 2018 و2019 وتسجل 8.32 مليار دولار لتنخفض مرة أخرى سنة 2020 وتسجل 7.94 مليار دولار.

وفي مصر سجلت 2015 ما قيمته 21.35 مليار دولار لترتفع القيمة الى سنة 2019 وتسجل 29 مليار دولار، ثم تنخفض مرة انخفاضا طفيفا سنة 2020 مسجلة 27.08 مليار دولار.

وفي المغرب سجلت سنة 22.33 مليار دولار لترتفع القيمة الى سنة 2020 وتسجل 27.16 مليار دولار[1].

وفيما يلي جدول لشرح الواردات السلعية للدول المختارة:

الجدول رقم 02-08: الواردات السلعية من 2015-2020

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	51.70	47.09	46.06	46.33	44.63	35.55
السعودية	174.68	140.17	134.52	137.06	153.16	138
قطر	27.03	30.45	32.61	32.06	29.90	31.7
الامارات	263.42	266.58	257.73	244.69	288.45	246.96
الأردن	20.48	19.32	20.5	20.31	19.17	17.23
مصر	63.57	55.97	61.63	72	70.99	59.95
المغرب	38.10	41.39	44.49	51.04	50.73	43.83

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

الشكل رقم 02-07: الواردات السلعية من 2015-2020

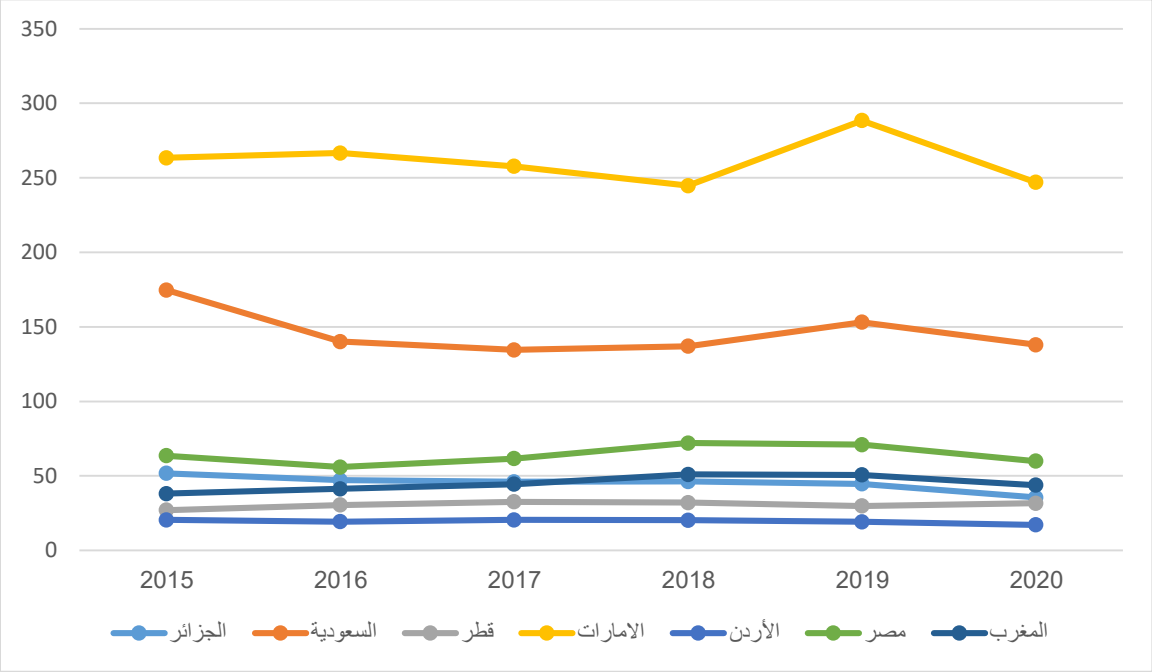

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 03-08

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين اللذان يمثلان الواردات السلعية لبعض الدول العربية خلال الفترة 2015-2020، ان جميع الدول قد شهدت تذبذبا في وارداتها السلعية مقارنة ببقية السنوات، وان الامارات سجلت أكبر قيمة للواردات السلعية قدرت سنة 246.96 مليار دولار، وان اقل قيمة سجلتها الأردن ب 17.23 مليار دولار.

بالنسبة للجزائر فقد سجلت سنة 2015 ما قيمته 51.70 مليار دولار، لتنخفض طوال الفترة 2015-2020 وتسجل نهاية الفترة أي سنة 2020 ما قيمته 35.55 مليار دولار، حيث كانت نسبة الانخفاض 31.23%.

اما المملكة العربية السعودية فقد سجلت هي الأخرى انخفاضا في وارداتها السلعية، فقد سجلت سنة 2015 ما قيمته 174.68 مليار دولار، لتنخفض وتسجل سنة 2020 ما قيمته 138 مليار دولار، وقدرت نسبة الانخفاض 21%.

اما قطر فقد سجلت وارداتها السلعية ارتفاعا ابتداء من 2015 بـ 27.03 مليار دولار لتسجل سنة 2018 ما قيمته 32.06 مليار دولار لتعود للانخفاض وتسجل سنة 29.90 مليار دولار ثم ترتفع مرة أخرى سنة 2020 لتسجل 31.7 مليار دولار[1].

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

اما الامارات، فهي التي سجلت اعلى قيمة للواردات خلال هذه الفترة، فقد سجلت سنة 2015 ما قيمته 263.42 مليار دولار لترتفع سنة 2019 وتسجل 288.45 مليار دولار وتعود للانخفاض مرة أخرى سنة 2020 وتسجل 246.96 مليار دولار.

اما الأردن والتي سجلت اقل قيمة للواردات السلعية، فقد سجلت سنة 2015 ما قيمته 20.48 مليار دولار لتشهد خلال الفترة تذبذبا وتسجل سنة 2020 ما قيمته 17.23 مليار دولار.

اما مصر فقد سجلت هي كذلك تذبذبا في وارداتها السلعية، ففي سنة 2015 سجلت 63.57 مليار دولار لتنخفض سنة 2016 وتسجل 55.97 مليار دولار وتعود للارتفاع خلال سنتي 2017 و2018 وتسجل 72 مليار دولار لتعود للانخفاض وتسجل سنة 2020 ما قيمته 59.95 مليار دولار.

اما المغرب فقد سجلت ارتفاعا في صادراتها السلعية، ففي سنة 2015 سجلت 38.1 مليار دولار لترتفع خلال الفترة وتسجل سنة 2019 ما قيمته 50.73 مليار دولار وتنخفض سنة 2020 وتسجل 43.83 مليار دولار[1].

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

المبحث الثالث: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية 2008–2020

سنتطرق في هذا المبحث الى دراسة تغيرا اتجاهات التجارة السلعية البينية العربية، وذلك خلال الفترة من 2008 الى 2020 لمجموعة من الدول العربية (الجزائر، السعودية، الامارات، قطر، الأردن، مصر، المغرب).

المطلب الأول: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية 2008–2014

شهد اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية في فترة 2008 – 2014 تغييرات كبيرة في اتجاهاتها وذلك بسبب التوترات التجارية العالمية بين أكبر الاقتصاديين في العالم، لذلك قمنا بتقسيم هذه الفترة على النحو التالي:

الجدول رقم: 02–09: اهم الشركاء التجاريين للدول العربية خلال الفترة 2008–2014

البيان	الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدول المساهمة في الصادرات العربية(%)	الولايات المتحدة الامريكية	10.7	08.7	07.7	07.7	08.1	06.8	06.5
	اليابان	12.8	12.8	10.7	09.4	10.5	10.5	11
	الصين	06.8	06.7	08.1	08.3	08.6	08.1	09
	الاتحاد الأوروبي	17.6	15.8	15.3	12.7	13.5	13.2	12.8
	الدول العربية	08.3	10.3	08.6	08	08.7	08.6	09.9
	باقي دول آسيا	18.1	20.8	23.6	21.2	23.8	29.2	29.7
	باقي دول العالم	25.8	24.8	26	32.7	26.6	23.7	21.2
الدول المساهمة في الواردات العربية (%)	الولايات المتحدة الامريكية	08.5	08.7	08.7	08	08.7	08.8	08.6
	اليابان	05.1	04.4	04.5	03.8	03.9	03.3	03.6
	الصين	10.2	11.3	11.2	11.9	12.7	13.1	14.4
	الاتحاد الأوروبي	31	28.9	26.3	24.7	26.5	28.2	27.9
	الدول العربية	11.1	11.2	11.8	12.3	17	13.1	13.7
	باقي دول آسيا	13.3	18.1	17.1	18.6	17.7	17.1	20.2
	باقي دول العالم	20.8	17.3	20.4	20.7	17	16.4	11.6

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

أولا: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية من 2008 الى 2012

للدول العربية شركاء تجاريين في مختلف دول العالم أهمها دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الامريكية، الصين، دول آسيا، ودول عربية فيما بينها، وباقي دول العالم، ويمكن توضيح نسب التعاملات التجارية مبين الدول العربية وشركائها التجاريين في الجدول الآتي[1]:

ساهمت اسعار النفط المرتفعة في زيادة قيمة التجارة الإجمالية العربية في اتجاه شركائها التجاريين الرئيسيين. فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية إلى آسيا، والتي تعتبر الوجهة الرئيسية للصادرات العربية، فقد حققت أعلى نسبة

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

ارتفاع بلغت 21 في المائة في عام 2012 وتركزت في الصادرات الى اليابان والصين. وقد جاءت الصادرات العربية الى الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بنسبة زيادة بلغت 16.7 في المائة كما شهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيضاً بلغت نسبتها 16.1 في المائة. أما الصادرات العربية البينية فقد زادت بنسبة 5.4 في المائة خلال عام 2012

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في الصادرات العربية لتمثل 13.5 المائة و10.5 في المائة على التوالي في عام 2012، وذلك مقارنة مع 12.6 في المائة و9.4 في المائة على التوالي خلال العام السابق. وسجلت حصة كل من الولايات المتحدة والصين زيادة طفيفة في الصادرات العربية لتصل إلى 8.1 في المائة و8.6 في المائة على التوالي خلال عام 2012. أما حصة الصادرات البينية العربية فقد تراجعت بشكل طفيف من 9 إلى 8.7 في المائة خلال العام.

وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين، فقد شهدت زيادة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية خلال عام 2012 وسجلت الولايات المتحدة أعلى نسبة ارتفاع بلغت 17.2 في المائة تلتها دول الاتحاد الأوروبي بنسبة زيادة بلغت 16.3 في المائة. كما ارتفعت الواردات العربية من الصين واليابان بنسب بلغت 15.8 في المائة و13.3 في المائة على الترتيب خلال عام 2012. أما الواردات العربية البينية فقد ارتفعت بنسبة 7 في المائة.

ثانيا: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية سنة 2013

انعكس التراجع النسبي في الاسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الانتاج النفطي في بعض الدول العربية بالإضافة إلى تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية إلى شركائها التجاريين الرئيسين خلال عام 2013. فقد أظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي بنسب بلغت حوالي 16.5 في المائة و2.1 في المائة على الترتيب. هذا، بينما ارتفعت قيمة الصادرات العربية المتجهة إلى آسيا الوجهة الرئيسية للصادرات العربية، بنسبه بلغت نحو 12 في المائة خلال عام 2013. وتجدر الاشارة إلى أن الصادرات العربية إلى اليابان قد ارتفعت بقدر طفيف بلغ حوالي 0.4 في المائة، في حين تراجعت تلك الصادرات المتجهة إلى الصين بنسبة 5.5 في المائة. كما سجلت الصادرات العربية البينية خلال عام 2013 نسبة زيادة بلغت نحو 2.3 في المائة[1].

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات البينية العربية واليابان لتصل إلى مستويات 8.6 في المائة و10.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2013، مقارنة مع مستويات بلغت 8.4 في المائة و10.4 في المائة خلال عام 2012 وفي المقابل، فقد تراجعت حصة كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي والصين لتصل إلى 6.8 في المائة و13.2 في المائة و8.1 في المائة على التوالي خلال عام 2013.

وعلى صعيد الواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2013، فقد ارتفعت قيمة الواردات من معظم المصادر الرئيسية للواردات العربية. وكانت أكبر نسبة زيادة مسجلة في الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي حيث بلغت نحو 12.2 في المائة، وتبعتها الصين بنسبة زيادة بلغت 9.3 في المائة وارتفعت ايضاً الواردات من الولايات المتحدة الامريكية والواردات العربية البينية بنسب 8.1 في المائة و5.9 في المائة على التوالي خلال عام 2013. بينما تراجعت الواردات من اليابان بنسبة بلغت 10.8 في المائة.

ثالثا: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية سنة 2014

أظهرت البيانات في عام 2014، عن تراجع الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وباقي دول العالم بنسب بلغت 10.4 في المائة و9.7 في المائة و2.8 في المائة و21.2 في المائة على الترتيب، متأثرة بانخفاض أسعار النفط بالمقابل زادت الصادرات العربية إلى الصين وباقي دول آسيا بنسب 3.9 في المائة و0.7 في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات العربية البينية سجلت زيادة بلغت نسبتها 6.2 في المائة عام 2014 مقارنة بالعام السابق[1].

وبالنسبة لحصص شركاء التجارة الرئيسين في الصادرات السلعية العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات العربية البينية واليابان والصين لتصل إلى 9.9 في المائة و11 في المائة و9.0 في المائة على الترتيب خلال عام 2014 مقارنة مع مستويات بلغت 8.7 في المائة و10.5 في المائة و8.1 في المائة خلال عام 2013 بالمقابل تراجعت حصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي لتصل إلى 6.5 في المائة و12.8 في المائة على التوالي خلال عام 2014.

وفيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2014 فقد زادت الواردات مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت آسيا أعلى نسبة، فقد زادت الواردات من الصين بنسبة بلغت 11.5 في المائة بينما حققت الواردات من اليابان نسبة بلغت 10.8 في المائة بينما حقق الاتحاد الأوروبي زيادة

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

طفيفة بلغت 0.8 في المائة. أما الولايات المتحدة فقد انخفضت الواردات منها بنسبة بلغت 1.1 في المائة. وقد سجلت الواردات العربية البينية ارتفاع بحوالي 4.7 في المائة.

وفيما يلي شكل يوضح اتجاهات التجارة العربية الى اهم الشركات التجاريين 2014:

الشكل رقم 02-06: اتجاهات التجارة العربية الى اهم الشركات التجاريين 2014

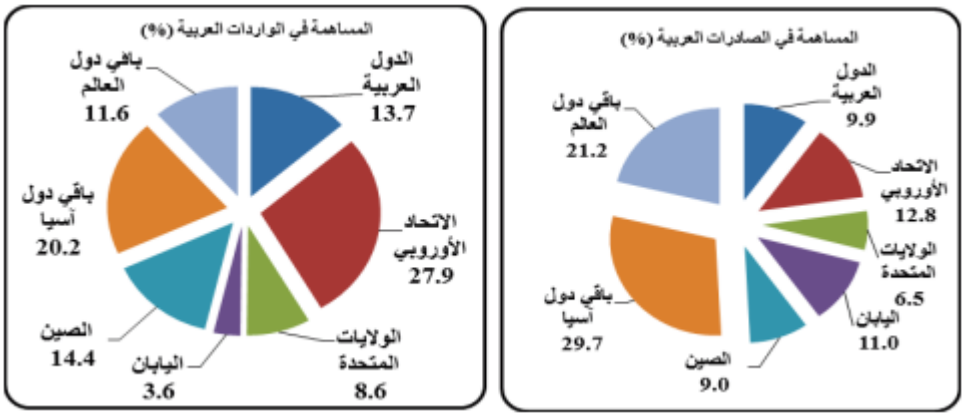

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2014

المطلب الثاني: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية 2015-2020

سيتم في هذا المطلب تقسيم اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية خلال فترة 2015-2020 الى جزئين، الأول قبل ازمة كورونا والحرب الروسية من 2015 الى 2019، والثاني في سنة 2020.

الجدول رقم: 02-10: اهم الشركاء التجاريين للدول العربية خلال الفترة 2015-2020

البيان	الدول	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدول المساهمة في الصادرات العربية(%)	الولايات المتحدة الامريكية	05.1	04.7	04.3	05.5	05.8	03.4
	اليابان	08.9	06.4	06.2	08.2	08.3	07
	الصين	10.5	09.9	09.5	12.5	13.6	15.6
	الاتحاد الأوروبي	13	12.4	11	26.4	16	12.5
	الدول العربية	13	12.1	32.3	13.5	11.1	12.9
	باقي دول آسيا	26.9	26.2	25.6	14.7	24.1	18
	باقي دول العالم	22.8	28.5	32.3	16.8	10.8	19.9
الدول المساهمة في الواردات العربية (%)	الولايات المتحدة الامريكية	08.6	08.7	08.3	07.5	07.3	06.2
	اليابان	03.4	03.2	03.1	02.6	02.8	02.3
	الصين	16.1	16.5	15.4	12.5	13	16.7
	الاتحاد الأوروبي	27.4	28.4	27.4	26.4	25.7	21.5
	الدول العربية	13	13.8	13.9	13.5	13.3	12.4
	باقي دول آسيا	17	18.8	18.9	14.7	13.5	06.7
	باقي دول العالم	13	10.7	12.5	16.8	18.6	29.1

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

أولا: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية خلال 2015–2019

رغم التوترات التجارية العالمية بين أكبر اقتصـــادين في العالم، وكذلك التراجع في أســـعار النفط، إلا أنه لم يحدث تغير كبير في اتجاهات التجارة العالمية، فلم تشـهد اتجاه الصـادرات السـلعية العربية عام 2019 تغير كبير في الهيكل الجغرافي. ففي حين مازالت دول آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العربية في عام 2019 بنسبة 56.3 في المائة عام 2019، مقابل حصة بنحو 53.9 في المائة عام 2018، وسجلت الصين أكبر حصة من إجمالي الصادرات بنسبة 13.6 في المائة من إجمالي الصادرات لكونها المستوعب الأول لصادرات الدول العربية من النفط، يليها الهند بنســبة 10.2 في المائة، واليابان 8.3 في المائة، في حين ارتفع نصــيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات ليبلغ نحو 16 في المائة مقارنة بـــ 15.7 في المائة العام السابق، وكذلك ارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى 5.8 في المائة، مقابل 5.6 في المائة عام 2018، فيما ارتفعت حصـــة الصـــادرات العربية بنســـبة ضـــئيلة حيث ســـجلت 11.1 في المائة من إجمالي الصـــادرات مقارنة بنحو 10.4 بالمائة 2018، وقد حصدت باقي دول العالم نسبة 10.8 في المائة[1].

فيما يتعلق بالواردات الســـلعية العربية من الشـــركاء التجاريين الرئيســـين خلال عام 2019، فبالرغم من ارتفاع الواردات بنسبه بلغت 2.7 في المائة، إلا أن الهيكل الجغرافي للواردات العربية لم يشـهد تغيراً ملحوظاً مع كل الشركاء التجاريين، فقد استمرت آسيا تشكل إحدى أهم مصادر الواردات العربية واستأثرت بالحصة الأكبر بنسبة بلغت 35.1 في المائة مقارنة بنحو 36.2 العام السـابق، حيث استأثرت الصـين بنحو 13.0 في المائة وباقي دول آسيا بنحو 13.5 في المائة من إجمالي الواردات العربية، في حين استحوذ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 25.7 في المائة بانخفاض طفيف عن العام الســابق الذي ســجل 26.6 في المائة، بينما ســجلت باقي دول العالم ما نســبته 18.6 في المائة وذلك نتيجة السـياسـات تنويع مصـادر الواردات، في حين احتفظت الدول العربية بنصـيبها البالغ 13.3 في المائة من إجمالي الواردات، أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضـــت لتبلغ 7.3 في المائة، مقارنة بنحو 7.6 بالمائة في العام السابق.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

الشكل رقم 02-08: اتجاهات التجارة العربية الى اهم الشركات التجاريين في 2019

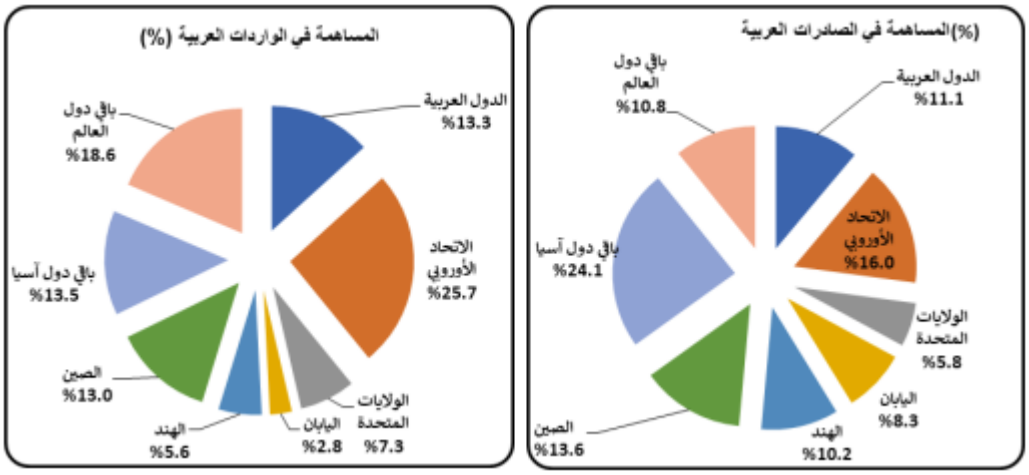

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2019

ثانيا: اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية خلال 2020

واجهت أغلب الاقتصـــاديات العربية خلال الســـنوات الاخيرة تحديات إقليمية و دولية و بيئية على المســتويات الاقتصــادية والســياســية[1]،أن التباطؤ التجاري الناجم عن جائحة كوفيد-19 وتذبذبات الطلب على النفط، قد أحدث انخفاضاً بشكل عام في اتجاه الصادرات السلعية العربية لعام 2020 وتغير في الهيكل الجغرافي، ففي حين مازالت دول آسـيا تسـتحوذ على النصـيب الأكبر من الصـادرات العربية بنسـبة 51.3 في المائة عام 2020 مقابل حصة بنحو 56.8 في المائة عام 2019، منها 7.0 في المائة لليابان و10.8 في المائة للهند وللصين بنسبة 15.6 في المائة، واللتان ارتفع نصيبهما من الصادرات العربية كونهما تمثلان الدولتين اللتين تستوعبان الجزء الأهم من صـــادرات النفط العربية. في المقابل، انخفض نصـــيب الاتحاد الأوروبي من الصـــادرات العربية ليبلغ نحو 12.5 في المائة مقارنة بنحو 18.6 في المائة العام الســـابق، وكذلك انخفضـــت الصـــادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى 3.4 في المائة مقابل 5.8 في المائة عام 2019. بينما ارتفعت الصـــادرات للدول العربية حيث سجلت 12.9 في المائة من إجمالي الصادرات مقارنة 11.0 بالمائة 2019 ، وربما يُعزي هذا الانتعاش لظهور ميزة القرب الجغرافي خاصة في وقت الأزمات، وضرورة إعادة النظر في الغياب النسبي لسلسلة القيمة الإقليمية العربية في ضـوء الاضـطراب الذي حدث لسـلاسـل القيمة العالمية نتيجة لتأثير الجائحة، بينما حصـدت باقي دول العالم ما نسبته 19.9 في المائة مقارنة بنسبة 7.8 في عام 2019 وتدعو هذه الزيادة لمزيد من الدراسة والتدقيق لتعرف على طبيعة تلك الأسواق الجديدة وكذلك مجموعة السلع التي قد تكون نواه لتغير مرتقب في الهيكل الجغرافي للصادرات العربية.

[1] عبير محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص13.

فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسين خلال عام 2020، فمع الانخفاض الكبير في حجم الواردات بنسبة سجلت 14.0 في المائة، شهد الهيكل الجغرافي للواردات العربية تغيراً حيث استحوذ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 21.5 في المائة بانخفاض عن العام السابق الذي سجل 25.2 في المائة. بينما بلغ نصيب باقي دول العالم من الواردات العربية ما نسبته 29.1 في المائة، مقارنة بنسبة 19.3 عن السنة السابقة كنتيجة لسياسات تنويع مصادر الواردات. في حين تراجعت حصة الدول العربية إلى حوالي 12.4 في المائة مقارنة بنحو 13.1 في العام السابق، واستمرت آسيا كأهم مجموعة جغرافية مستحوذة على الجزء الأهم من الواردات العربية مستأثرة بنسبة بلغت 30.8 في المائة مقارنة بنحو 35.3 العام السابق، استوعبت من بينها الصين وباقي دول آسيا على نحو 16.7 في المائة، و6.7 في المائة من إجمالي الواردات العربية على التوالي. أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت لتبلغ 6.2 في المائة، مقارنة بنحو 7.1 العام السابق[1].

الشكل رقم 02-09: اتجاهات التجارة العربية الى اهم الشركات التجاريين في 2020

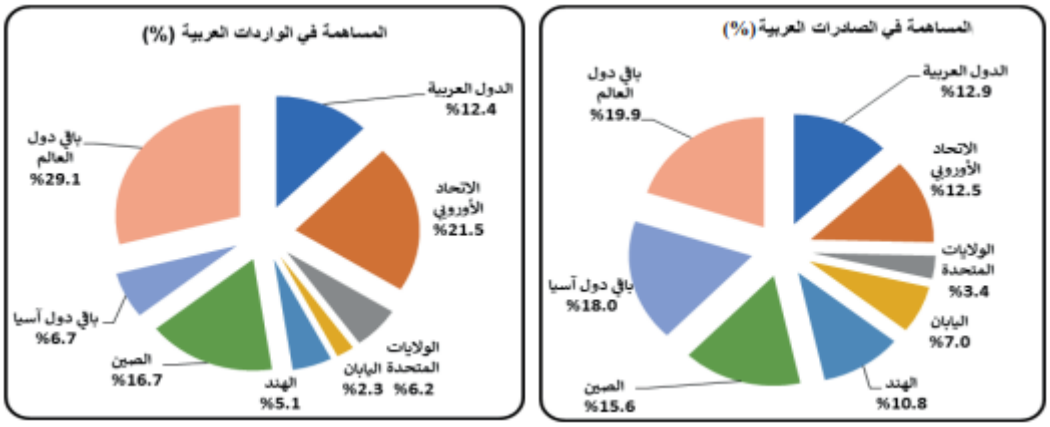

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2020

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020.

المبحث الرابع: الهيكل السلعي للتجارة العربية

يختلف الهيكل الإنتاجي من دولة عربية لأخرى، فبعض الدول العربية زراعية في الأساس، والبعض الآخر تعتمد بشكل رئيسي على إنتاج النفط والبترو كيماويات، والبعض الآخر يعتمد على الصناعات التحويلية التي تمثل فيها الصناعة الغذائية جزء كبيرا، وهذا الاختلاف في هيكل الإنتاجي انعكس على الهيكل السلعي للتجارة.

المطلب الأول: الهيكل السلعي للتجارة العربية من 2008 الى 2014

الجدول رقم: 02-11: الهيكل السلعي للتجارة العربية من 2008-2014

البيان	الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
هيكل الصادرات	الوقود والمعادن	77.9	70.8	71.9	73.6	76.5	73.7	58.1
	السلع غير مصنفة	0.2	09.6	04.8	04.6	02.7	01.7	02.8
	المصنوعات	06	16.4	19.5	18	15.9	19.8	30.6
	السلع الزراعية	02.4	03.1	03.8	03.7	04.9	05.2	08
هيكل الواردات	الوقود والمعادن	09.4	15.8	13.6	13.8	16.1	16.4	13.4
	السلع غير مصنفة	1.2	07.6	03.1	03.5	01.2	01.3	02.2
	المصنوعات	24.9	60.6	65.3	64	62.8	62.7	65.2
	السلع الزراعية	14.1	16	18	18.7	19.9	20.1	19.4

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

أولا: الصادرات

من خلال الجدول رقم 03-10 نلاحظ أن فئة الوقود والمعادن استحوذت على أعلى حصة في الصادرات الاجمالية العربية خلال الفترة من 2008 الى 2014 وقد شهدت تذبذب في نسبة حصتها، ففي سنة 2008 سجلت ما نسبته 77.9 بالمائة، وفي سنة 2009 انخفضت الى 70.8 بالمائة، وفي سنة 2010 ارتفعت قليلا لتسجل 71.9 بالمائة، ليزيد ارتفاعها سنة 2011 وتسجل 73.6 بالمائة، وزاد ارتفاعها سنة 2012 لتصل الى 76.5 بالمائة، ثم بدأت بالانخفاض سنة 2013 لتصل الى 73.7 بالمائة، لتسجل سنة 2014 69.6 بالمائة وهي اقل نسبة تسجلها خلال هذه الفترة[1].

اما حصة المصنوعات فقد شهدت سنة 2008 ما نسبته 06 بالمائة من حصة الصادرات الاجمالية لتحافظ على ارتفاعها المستمر خلال سنتي 2009 و2010 وتصل الى 19.5 بالمائة، لتعود للانخفاض سنة

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

2011 وتسجل 15.91 بالمائة، ثم ترتفع للارتفاع خلال سنتي 2013 و2014 وتصل الى 25.1 وتعتبر هذه اعلى نسبة خلال فترة 2008 – 2014.

وفيما يخص المواد الكيميائية فقد شهدت ارتفاعا مستمر منذ 2008 الى 2014، كانت نسبتها في 2008 حوالي 7 بالمائة، لترتفع الى 13.8 بالمائة سنة 2014.

أما الآلات ومعدات النقل فقد شهدت تذبذبا خلال الفترة، ففي سنة 2008 كانت حصتها 5 بالمائة لترتفع الى سنة 2010 وتصل حصتها الى 5.3 بالمائة، لتعود الى الانخفاض الى سنة 2014 وتسجل ما حصتها 4.5%.

اما السلع الزراعية فشهدت ارتفاعا مستمرا من سنة 2008 الى سنة 2013 لتسجل سنة 2008 2.4 بالمائة وفي سنة سجلت 2013 سجلت ما نسبته 5.2 بالمائة، لتعود الى الانخفاض سنة 2014 الى 4.9 بالمائة.

اما الصناعات الأساسية فقد سجلت سنة 2008 حصة 6 بالمائة لتشهد انخفاضا سنة 2009 وتسجل 4.3 بالمائة ثم ترتفع الى سنة 2013 وتسجل 5.8 بالمائة وفي سنة 2014 تعود للانخفاض مسجلة ما حصته 4.3.

ثانيا: الواردات

بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالي العربية، تشير البيانات ان فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى طوال الفترة 2008-2014، إلا انها شهدت تذبذبا خلال تلك الفترة فقد كانت حصتها سنة 2008 70.1 بالمائة، لتنخفض سنة 2009 مسجلة 60.6 بالمائة، ثم ترتفع الى 65.3 بالمائة سنة 2010، لتعود الى الانخفاض الى ان تصل سنة 2014 الى 60.8 بالمائة

أما السلع الزراعية، فقد شهدت ارتفاعا مستمرا طوال الفترة 2008-2014 فقد كانت حصتها سنة 2008 مقدرة بـ 14.1 بالمائة، لترتفع وتصل الى 20.8 بالمائة سنة 2014.

وفيما يخص الوقود والمعادن، فقد شهد ارتفاعا ملحوظا طوال الفترة من 2008 الى 2013، مسجلا ما حصته 9.4 بالمائة سنة 2008 ليصل الى 16.4 بالمائة سنة 2013، لينخفض الى 15.9 بالمائة[1].

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للتجارة العربية من 2015 الى 2020

الجدول رقم: 02-12:الهيكل السلعي للتجارة العربية من 2015-2020

البيان	الدول	2015	2016	2017	2018	2019	2020
هيكل الصادرات	الوقود والمعادن	62.2	58.7	60.1	63.4	58.1	55
	السلع غير مصنفة	04	02.4	02	01	02.8	10.3
	المصنوعات	29.2	30.7	30.5	28.8	30.6	26.8
	السلع الزراعية	04.7	07.8	07.7	07.1	08	07.9
هيكل الواردات	الوقود والمعادن	15	13.2	13.8	13.6	13.4	11.8
	السلع غير مصنفة	02.5	02.4	01.5	02.1	02.2	09.5
	المصنوعات	63.5	30.7	66.1	65.1	65.2	60.7
	السلع الزراعية	19	07.8	18.9	18.8	19.4	18

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

أولا: بالنسبة للصادرات

حافظت فئة الوقود والمعادن اعلى حصة في الصادرات الاجمالية العربية على استحواذها طوال الفترات، حيث شهدت تذبذبا خلال الفترة 2015 الى 2020، فقد سجلت سنة 2015 حصة 62.2 بالمائة لتنخفض سنة 2016 الى 58.7 بالمائة لترتفع خلال سنتي 2017 و2018 وتصل الى 63.4 بالمائة لتعود الى الانخفاض الى سنة 2020 وتسجيل 55 بالمائة.

أما بالنسبة للمصنوعات فقد بقيت في الترتيب الثاني في الصادرات الإجمالية العربية، ثباتا نوعا تغيرات طفيفة خلال الفترة، ففي سنة 2015 كانت حصتها 29.2 بالمائة، لترتفع سنة 2016 وتسجل 30.7 بالمائة، لتنخفض الى سنة 2020 مسجلة 26.8 بالمائة.

وفيما يخص السلع الزراعية فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2015 و2020، فقد سجلت سنة 2015 ما حصته 4.7 بالمائة، لترتفع الى سنة 2019 وتسجل 8 بالمائة، لتنخفض انخفاضا طفيفا سنة 2020 وستجل 7.9 بالمائة[1].

ثانيا: بالنسبة للواردات

بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالي العربية، تشير البيانات ان فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى، فقد سجلت سنة 2015 ما حصته 63.5 بالمائة، لترتفع خلال سنتي 2016 و2017 وتسجل 66.1 بالمائة، لتعود للانخفاض حتى سنة 2020 وتسجل 60.7 بالمائة.

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

اما الوقود والمعادن فقد سجلت سنة 2015 ما حصته 15 بالمائة لتشهد انخفاضا متتابعا خلال الفترة حيث سجلت سنة 2020 ما حصته 11.8 بالمائة.

وفيما يخص السلع الزراعية فقد شهدت انخفاضا خلال الفترة كم 2015 الى 2018، فقد سجلت سنة 2015 نسبة 19 بالمائة لتنخفض الى سنة 2018 لتسجل 18.8 بالمائة، لتعود للارتفاع سنة 20.19 وتسجل 19.4 بالمائة، وفي سنة 2020 عادت للانخفاض وسجلت 18 بالمائة.

نستنتج من خلال هذا المبحث ان أغلب الدول العربية دول ريعية تتسم صادراتها بمواد خام وطبيعية تتأثر بتقلبات أسعار هذه المنتجات في السوق العالمية مما يجعل الدول العربية عرضة للصدمات الناتجة عن تقلبات هذه الأسعار، كما يتم تلبية اغلب الطلب المحلي من الاستيراد، وهذا مما لا شك فيه يؤثر على الميزان التجاري للدول العربي وبالتالي التوازنات الكلية لاقتصاديات لهذه الدول وربما يكون لهذا تأثير على تنافسيتها[1].

[1] عبد القادر عبيدلي، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص 64.

المبحث الخامس: تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية (مؤشري التنوع والتركز)

ساهم وجود نظام تجارة دولي حديث يقوم على تحرير التجارة من القيود التجارية العالمية وتلاشي الحواجز امام التجارة على زيادة حدة النافس الدولي، الامر الذي اوجد منافسة عالية من المهارة القوة وأصبحت التنافسية مؤشرا للقوة الاقتصادية ومدخل قدرة الدول على البقاء داخليا وخارجيا حيث تعطي التنافسية الشركات فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير الى رحابة السوق العالمي[1]. ولإجراء هذه المقارنة في الدول العربية على مستوى صادراتها تم الاعتماد على مؤشرين: مؤشر التنوع ومؤشر التركز.

المطلب الأول: تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية 2008-2014

الجدول رقم 02-13: جدول تنافسية الصادرات العربية 2008-2014

البيان		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	مؤشر التنوع	0.761	0.793	0.788	0.720	0.728	0.733	0.743
	مؤشر التركز	0.580	0.554	0.523	0.538	0.540	0.541	0.490
السعودية	مؤشر التنوع	0.766	0.755	0.768	0.754	0.752	0.766	0.772
	مؤشر التركز	0.775	0.7	0.736	0.729	0.761	0.763	0.738
قطر	مؤشر التنوع	0.772	0.769	0.796	0.754	0.771	0.874	0.769
	مؤشر التركز	0.562	0.496	0486	0.529	0.519	0.524	0.519
الامارات	مؤشر التنوع	0.592	0.534	0.585	0.553	0.554	0.545	0.550
	مؤشر التركز	0.511	0.355	0.435	0.389	0.434	0.422	0.405
الأردن	مؤشر التنوع	0.609	0.576	0.642	0.613	0.624	0.669	0.652
	مؤشر التركز	0.187	0.164	0.176	0.186	0.164	0.153	0.156
مصر	مؤشر التنوع	0.545	0.553	0.587	0.547	0.536	0.521	0.536
	مؤشر التركز	0.212	0.150	0.133	0.170	0.161	0.161	0.163
المغرب	مؤشر التنوع	0.720	0.699	0.664	0.688	0.682	0.67	0.641
	مؤشر التركز	0.181	0.153	0.155	0.167	0.157	0.156	0.157

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2008 الى 2014

أولا: مؤشر التنوع

نلاحظ من الجدول السابق ان مؤشرات التنوع الدول لازالت لم تصل بعد الى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدني درجة التنوع في صادراتها مقارنة بعام 2008، وما يؤكد ذلك تلك الصفة اللازمة على الصادرات

[1] لحمر حكيمة، يونس بوعصبة رضا، مرجع سابق، ص 244.

العربية من تدني مؤشر التنوع للصادرات في معظم الدول العربية حيث لازال يبعد عن المتوسط (50 بالمائة) وحتى الدول التي حققت عام 2012 تحسنا في مؤشرها عاد للارتفاع سنة 2014.

بالنسبة للجزائر سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.761 بالمائة لترتفع سنة 2009 وتسجل 0.793 بالمائة ثم تنخفض خلال سنتي 2010 و2011 وتسجل 0.720 بالمائة، لتعود للارتفاع خلال السنوات الثلاثة الباقية وتسجل سنة 2014 نسبة 0.743 بالمائة.

بالنسبة للسعودية سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.766 بالمائة وتنخفض سنة 2009 وتسجل 0.755 بالمائة ثم ترتفع سنة 2010 وتسجل 0.768 ثم انخفضت خلال سنتين 2011 و 2012 لتعود للارتفاع خلال السنتين الباقية وتسجل سنة 2014 نسبة 0.772 بالمائة.

بالنسبة للقطر سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.772 بالمائة و تنخفض سنة 2009 وتسجل 0.769 بالمائة ثم ترتفع سنة 2010 وتسجل 0.796 بالمائة ثم تنخفض سنة 2011 وتسجل 0.754 بالمائة ولتعود للارتفاع خلال سنتين 2012 و2013 ثم تنخفض سنة 2014 وتسجل 0.769 بالمائة.

بالنسبة للإمارات سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.592 بالمائة لتنخفض سنة 2009 وتسجل 0.534 بالمائة ثم ترتفع سنة 2010 وتسجل 0.585 ثم تنخفض سنة 2011 وتسجل 0.553 بالمائة ثم ترتفع سنة 2012 وتسجل 0.554 بالمائة ثم تنخفض سنة 2013 وتعود للارتفاع في سنة 2014 وتسجل 0.550 بالمائة

بالنسبة للأردن سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.609 بالمائة وتنخفض سنة 2009 وتسجل 0.576 بالمائة ثم ترتفع سنة 2010 وتسجل 0.642 بالمائة ثم تنخفض سنة 2011 وتسجل 0.613 بالمائة لتعود للارتفاع خلال سنتين 2012 و2013 ثم تنخفض سنة 2014 وتسجل 0.652 بالمائة

بالنسبة لمصر سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.545 بالمائة ثم ترتفع خلال سنتين 2009 و2010 ثم تعود للانخفاض خلال السنوات الثلاثة الباقية وتسجل سنة 2014 ما نسبته 0.536 بالمائة

بالنسبة للمغرب سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.720 بالمائة ثم انخفضت خلال السنتين 2009 و2010 ثم تعود للارتفاع سنة 2011 وتسجل 0.688 بالمائة ثم تعود للانخفاض خلال الثلاثة السنوات الباقية وتسجل سنة 2014 ما نسبته 0.641 بالمائة[1].

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2008 الى 2014

ثانيا: مؤشر التركز

اما بالنسبة لمؤشر التركيز تشير الى تزايد عدد الدول العربية التي تتسم صادراتها التركيز وبنسب متفاوتة مما يعني وجود تركز سلعي في صادراتها وكان من اهم تلك الدول الأردن حيث سجلت مستوى تركز 0.156 بينما سجلت عدد من الدول مثل الامارات مستوى منخفض من التركيز 0.405.

بالنسبة للجزائر سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.580 بالمائة ثم تنخفض خلال سنتين 2009 و2010 ثم تعود للارتفاع خلال سنوات 2011 و2012 و2013 وثم تنخفض سنة 2014 وتسجل ما نسبته 0.490 بالمائة

بالنسبة للسعودية سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.775 بالمائة ثم تنخفض خلال سنوات 2009 و2010 و2011 ثم تعود للارتفاع سنتين 2012 و2013 بالنسبة 0.761 و0.763 بالمائة ثم تنخفض سنة 2014 وتسجل ما نسبته 0.738 بالمائة

بالنسبة لقطر سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.562 بالمائة ثم تنخفض سنتين 2009 و2010 ثم ترتفع سنة 2011 وتسجل 0.529 بالمائة ثم تنخفض سنة 2012 وتسجل 0.519 بالمائة ثم ترتفع سنة 2013 وتسجل 0.524 بالمائة ثم تنخفض سنة 2014 وتسجل ما نسبته 0.519

بالنسبة للإمارات سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.511 بالمائة ثم تنخفض سنة 2009 وتسجل 0.355 بالمائة ثم تعود للارتفاع سنة 2010 وتسجل 0.435 بالمائة ثم تنخفض سنة 2011 وتسجل 0.389 بالمائة ثم ترتفع سنة 2012 وتسجل 0.434 بالمائة ثم تعود للانخفاض خلال سنتين 2013 و2014.

بالنسبة للأردن سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.187 بالمائة ثم تنخفض سنة 2009 وتسجل 0.164 وترتفع خلال سنتين 2010 و2011 ثم تعود للانخفاض سنة 2012 وتسجل 0.164 بالمائة ثم تنخفض سنة 2013 وتسجل 0.153 بالمائة وتعود للارتفاع سنة 2014 وتسجل ما نسبته 0.156 بالمائة

بالنسبة لمصر سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.212 بالمائة ثم تنخفض خلال سنتين 2009 و2010 وتعود للارتفاع سنة 2011 وتسجل 0.170 بالمائة ثم انخفضت سنة 2012 وتسجل 0.161 بالمائة وفي سنة 2013 سجلت نفس نسبة 2012 ثم ترتفع خلال سنة 2014 وتسجل ما نسبته 0.163 بالمائة.[1]

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2008 الى 2014

بالنسبة للمغرب سجلت سنة 2008 ما نسبته 0.181 ثم تنخفض سنة 2009 وتسجل 0.153 بالمائة وتعود للارتفاع خلال سنتين 2010 و2011 وتعود للانخفاض خلال سنتين 2012 و2013 ثم ترتفع سنة 2014 وتسجل ما نسبته 0.157 بالمائ

المطلب الثاني: تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية 2015-2020

الجدول رقم 02-14: جدول تنافسية الصادرات العربية 2015-2020

البيان		2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	مؤشر التنوع	0.782	0.814	0.808	0.808	0.816	0.845
	مؤشر التركز	0.485	0.489	0.480	0.483	0.470	0.443
السعودية	مؤشر التنوع	0.767	0.777	0.763	0.763	0.788	0.764
	مؤشر التركز	0.569	0.606	0.567	0.594	0.628	0.525
قطر	مؤشر التنوع	0.814	0.818	0.807	0.785	0.799	0.809
	مؤشر التركز	0.513	0.491	0.490	0.464	0.486	0.420
الامارات	مؤشر التنوع	0.533	0.562	0.528	0.517	0.533	0.532
	مؤشر التركز	0.244	0.232	0.229	0.240	0.252	0.230
الأردن	مؤشر التنوع	0.646	0.665	0.667	0.645	0.631	0.652
	مؤشر التركز	0.196	0.198	0.206	0.214	0.224	0.215
مصر	مؤشر التنوع	0.572	0.586	0.575	0.577	0.584	0.593
	مؤشر التركز	0141	0.151	0.139	0.145	0.146	0.142
المغرب	مؤشر التنوع	0.673	0.653	0.659	0.692	0.686	0.654
	مؤشر التركز	0.166	0.174	0.176	0.183	0.182	0.180

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

مازالت صادرات الدول العربية لم تصل إلى المستوى المأمول في نتائج مؤشر التنافسية، حيث تعاني معظم قطاعات التصدير في الدول العربية من اختلالات هيكلية وهو ما يؤدي إلي انخفاض تنافسيتها وازدياد ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها، ومازالت الصادرات النفطية والسلع الأولية تستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات العربية، بالرغم من محاولات تنويع الصادرات العربية غير النفطية نحو الأسواق الدولية إلا أنها مازالت تعاني من بعض التحديات مثل محدودية التكنولوجيا والمنافسة الشديدة في الأسواق الدولية سواء كانت سعرية أو نوعية لتلك الصناعات، لذا تأتي محاولات التنويع بنتائج محدودة الأثر على التجارة العربية جدول أما عن أداء الدول العربية منفردة[1].

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

أولا: مؤشر التركز

يلاحظ تباين أداء الدول العربية في مؤشر التركز، ولكنه يغلب عليه التحسن، فقد سجلت تحسن في مؤشر التركز في السعودية 0.55 وكذلك قطر 0.43، وقد حققت المغرب 0.18 بتحسن ملحوظ عن العام السابق الذي سجل 0.37، فيما حققت مصر أفضل أداء في مؤشر التركز لتسجل نسبة 0.14.

بالنسبة للجزائر سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.485 بالمائة ثم يرتفع سنة 2016 وتسجل 0.489 بالمائة ثم ينخفض سنة 2017 وتسجل 0.480 بالمائة ثم يرتفع سنة 2018 وتسجل 0.483 بالمائة ثم يعود للانخفاض خلال سنتين الباقية

بالنسبة للسعودية سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.569 بالمائة ثم يرتفع سنة 2016 وتسجل 0.606 ثم ينخفض سنة 2017 وتسجل 0.567 بالمائة ثم يعود للارتفاع خلال سنتين 2018 و2019 ثم ينخفض سنة 2020 وتسجل 0.525 بالمائة

بالنسبة لقطر سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.513 بالمائة ثم حدث انخفاض خلال سنوات 2016 و2017 و2018 ثم يعود للارتفاع خلال سنة 2019 وتسجل 0.486 بالمائة ثم ينخفض سنة 2020 وتسجل 0.420 بالمائة

بالنسبة للإمارات سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.244 ينخفض خلال سنتين 2016 و2017 ثم يعود للارتفاع خلال سنتين 2018و 2019 ثم ينخفض سنة 2020 وتسجل 0.230 بالمائة

بالنسبة للأردن سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.196 ثم يحدث ارتفاع خلال أربعة سنوات متتالية 2016و2017و2018و2019 ثم يعود ينخفض سنة 2020 وتسجل 0.215 بالمائة

بالنسبة لمصر سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.141 بالمائة ثم يرتفع سنة 2016 وتسجل 0.151 بالمائة ثم ينخفض سنة 2017 وتسجل 0.139 ثم يرتفع خلال سنتين 2018و2019 ثم ينخفض سنة 2020 وتسجل 0.142 بالمائة

بالنسبة للمغرب سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.166 بالمائة ثم يرتفع خلال ثلاثة سنوات على التوالي 2016و2017و2018 ثم ينخفض خلال سنتين 2019و2020[1].

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

ثانيا: مؤشر التنوع

بالنسبة لقيمة مؤشر التنوع في الدول العربية، مازال أداء الدول العربية متواضعاً نسبياً في هذا المؤشر نتيجة لكون النفط والمواد الأولية تهيمن على النسبة الأكبر من صادرات الدول العربية، وقد كانت الإمارات العربية المتحدة الأكثر تنوعاً في صادراتها، حيث سجلت 0.53، ويلاحظ أن تلك الدول سعت لتنويع صادراتها لذا شهد هذا المؤشر لديها تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام السابقة. بينما سجلت الجزائر وقطر ما يزيد عن نسبة 0.80، في حين كانت الجزائر الأقل تنوعاً بنسبة 0.84 وهو ما يعكس تفاوت الدول العربية في جهودها لتنويع صادراتها.

بالنسبة للجزائر سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.782 بالمائة ثم ترتفع سنة 2016 وتسجل 0.814 بالمائة ثم انخفضت سنة 2017 وتسجل 0.808 بالمائة وفي سنة 2018 سجلت نفس النسبة السابقة وتعود للارتفاع خلال السنتين الباقية وتسجل سنة 2020 ما نسبته 0.845 بالمائة

بالنسبة للسعودية سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.767 بالمائة ثم ترتفع سنة 2016 وتسجل 0.777 بالمائة ثم انخفضت سنة 2017 وتسجل 0.763 بالمائة وفي سنة 2018 سجلت نفس النسبة السابقة وتعود للارتفاع سنة 2019 وتسجل 0.788 بالمائة ثم تنخفض سنة 2020 وتسجل 0.764 بالمائة

بالنسبة للقطر سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.814 بالمائة ثم ترتفع سنة 2016 وتسجل 0.818 بالمائة وتعود للانخفاض خلال سنتين 2017 و2018 وتعود للارتفاع خلال سنتين 2019 و2020

بالنسبة للإمارات سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.533 بالمائة ثم ترتفع سنة 2016 وتسجل 0.562 وتعود للانخفاض خلال سنتين 2017 و2018 ثم ترتفع سنة 2019 وتسجل 0.533 بالمائة وتعود للانخفاض سنة 2020 وتسجل 0.532 بالمائة

بالنسبة للأردن سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.646 بالمائة ثم ترتفع خلال سنتين 2016 و2017 ثم تعود للانخفاض خلال سنتين 2018 و2019 ثم ترتفع سنة 2020 وسجلت ما نسبته 0.652 بالمائة

بالنسبة لمصر سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.572 بالمائة ثم ترتفع سنة 2016 وتسجل 0.586 بالمائة ثم تنخفض سنة 2017 وتسجل 0.575 بالمائة وثم ترتفع خلال ثلاثة السنوات الباقية وسجلت سنة 2020 ما نسبته 0.593 بالمائة[1].

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات من 2015 الى 2020

بالنسبة للمغرب سجلت سنة 2015 ما نسبته 0.673 بالمائة ثم تنخفض سنة 2016 وتسجل 0.653 بالمائة ثم ترتفع خلال سنتين 2017 و2018 ثم تنخفض خلال سنتين 2019 و2020.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحسين الوضع التنافسي للاقتصاديات العربية

تواجه أغلب الاقتصادات العربية خلال السنوات الأخيرة تحديات إقليمية ودولية عديدة على المستويين الاقتصادي والسياسي، من ذلك على سبيل المثال ما يلي[1]:

-ارتباط أداء أغلب الاقتصادات العربية بالتقلبات في أسعار النفط، وهو ما يؤثر بشكل كبير على قدرة كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له على مواجهة الصدمات المختلفة ويجعل الاقتصادات العربية شديدة الحساسية تجاه التطورات في الأسعار العالمية للنفط؛

-تحديات العولمة بما تنطوي عليه من مخاطر يجب التصدي لها وفرص ينبغي الاستفادة منها، فضلاً عن انعكاساتها على صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى الدول العربية وما ينجم عنها من مخاطر تقلبات الأسواق وعدم قدرة اقتصادات بعض الدول العربية على المنافسة في الأسواق الدولية عن طريق ترويج الصادرات. كما تمثل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والثنائية وحرية التجارة ومنظمة التجارة العالمية أهم المتغيرات التي تواجه الدول العربية في ظل العولمة وتحد من قدرتها التنافسية.

-تزايد المنافسة الدولية في مجال تحسين بيئة الأعمال حيث تعاني العديد من الدول العربية مثل الجزائر وتونس ومصر قصوراً في مجال التطوير المؤسسي ومحاربة الفساد الإداري وتقليص المتطلبات الإدارية لإنجاز الأعمال التجارية والشخصية، وهو ما يجعل الإصلاح المؤسسي على رأس التحديات التي تواجهها الاقتصادات العربية باعتبارها عاملاً حاسماً في تحسين الوضع التنافسي من خلال خلق بيئة مواتية للأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-التحديات المرتبطة بالتوترات والاضطرابات السياسية بما لها من تأثيرات وانعكاسات على التنافسية الاقتصادية إقليمياً وعالمياً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاضطرابات التي شهدتها كل من مصر وتونس منذ عام 2011 والتي امتدت تأثيراتها حتى الوقت الحالي. وتشير مؤشرات التنافسية العالمية إلى التراجع الملحوظ في أداء تلك الدول تحديداً خلال السنوات الخمس الأخيرة (2011 - 2016). وتتزايد الأهمية النسبية لذلك التحدي الأخير لما له من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة ليس فقط على التنافسية الاقتصادية للدولة التي تعاني تلك المشكلة، ولكن أيضاً على تنافسية اقتصادات المنطقة ككل.

[1] عبير محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 13.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الدراسة الميدانية للدراسة حيث لاحظنا ان أداء التجارة الخارجية العربية مقارنة بأداء التجارة العالمية فانه يبقى ضـــئيلا، ومع ذلك تعد الدول العربية من الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وتتميز صادرات الدول العربية بعدم التنوع، اذ يغلب عليها النفط الخام، أما اتجاه التجارة الخارجية العربية فقد تركز الصادرات العربية نحو الدول الآسيوية الأخرى، أما الواردات فقد تركزت في تعاملاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، اما تنافسية الصادرات العربي فإنها لم تصل المستوى المطلوب.

خـــاتمـــة

خاتمة

تدور إشكالية الموضوع حول تحليل واقع تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية، حيث تتناول الدراسة واقع تنافسية الصادرات السلعية العربية والدور الذي تلعبه في الأسواق العالمية، وقد توصلنا ان التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد سواء اكان الاقتصاد متقدما أو ناميا، إذ تعمل على ربط الدول مع بعضها، كما تساعد في توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة اما منتجات الدولة فضلا عن مساهمتها بزيادة رفاهية المجتمع من خلال توسيع قاعدة الخيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتشغيل عولم الإنتاج بشكل عام.

ومن خلال الدراسة التطبيقية حول هذا الموضوع، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم التوصيات وآفاق البحث.

2-النتائج

-وجدنا ان أداء التجارة الخارجية العربية قد تحسن حقا نظرا لارتفاع أسعار النفط العالمية لمستويات لم تشهدها من قبل مما أثر في وزن الصادرات الاجمالية العربية من إجمالي الصادرات العربية.

-إن أهم شركاء التجارة العربية هم الصين والاتحاد الأوروبي وبقية الدول الآسيوية.

-أن صادرات الدول الدور العربية لم تصل الى المستوى المأمول في نتائج مؤشر التنافسية، وذلك بسبب معاناة معظم قاطعات التصدير في الدول العربية من اختلالات هيكلية وهو ما أدى الى انخفاض تنافسيتها.

- اعتماد الصادرات العربية على السلع الأولية والنفط وهذا لا يحقق الدول التنمية المستدامة، وبما ان النفط يعتبر من الثروات القابلة للنضوب ولأنه يمثل ثروة قومية فينبغي الحرص عليه من الأجيال القادمة.

-ان نتائج مؤشرات تنافسية الصادرات للدول العربية يعتبر من الدول قليلة التنوع السلعي حيث تعتمد معظم الدول النفطية على صادراتها من النفط ومنتجاته.

-ضعف المستوى الإنتاج للدول العربية نتيجة لانخفاض الجودة والمستوى التكنولوجي أدى الى انخفاض تنافسية المنتجات العربية في الأسواق الدولية.

-ان تشابه وتماثل الاقتصاديات العربية قد يؤدي الى تدني مستوى التجارة العربية البينية.

- ان التبادل الدولي تحكمه سوق دولية هي أقرب من سوق المنافسة التامة، والمنافسة هي روح هذه السوق.

-عدم وجود هيكل متكامل لتنشيط الصادرات العربية في الأسواق العالمية.

3-التوصيات

-ضرورة تبني الدول العربية منهج التنويع الاقتصادي الذي يؤدي الى تنويع مصادر الدخل والتركيز على القطاعات الاقتصادية الحيوية خارج مجال النفط كالصناعة والزراعة.

-ضـرورة ان تتوجه الإدارة العربية نحو تحقيق التكامل الاقتصـادي العربي الذي يزيد من قوة الاقتصـاديات العربية ويضلها في موقع تنافسي مريح.

-جلب الاستثمار الأجنبي في القطاعات التي تعجز الدول العربية النشاط فيها.

-محاولة استثمار الأموال العربية فيما بينها (بتوفير مناخ الاستثمار الملائم) والقيام بمشاريع مشتركة (خاصة الضخمة منها) بين الدول العربية التي تنتج سلع متماثلة، للاستفادة من وفورات الحجم.

-توفير بيئة عمل مشـتركة قائمة على تحقيق مزايا التنافسـية للمؤسـسـات الاقتصـادية العربية وذلك للاسـتفادة من اتساع الأسواق واستغلال الإمكانيات.

-دراسة الأسواق الدولية ومعرفة احتياجاتها من السلع المختلفة، وتحديد مدى إمكانية انتاج تلك السلع محليا على مستوى الجودة المطلوبة للقيام بتصديرها الى تلك الأسواق فيما بعد.

-العمل على تحقيق مزيد من الاستقرار السياسي والاجتماعي والإصلاح الاقتصادي لما يتضمنه من تنويع الهيكل الإنتاجي وتطوير الإنتاجية.

-إعادة هيكلة القطاع الإداري وتقليص الفساد وتطبيق ممارسات أفضل في الإدارة والحوكمة الرشيدة.

-العمل على إرساء قواعد التجارة الالكترونية.

4-آفاق الدراسة

انطلاقا من دراستنا يمكن لطلبة من نفس تخصصنا يدرسوا مواضيع أخرى تعتبر امتداد لي هذا الموضوع من اجل التعمق أكثر، مثل:

- تحليل واقع تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية: دراسة حالة دول المغرب المغربي.

-دور التجارة الالكترونية في تحسين تنافسية الصادرات السلعية.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية

1-الكتب

1. إبراهيم مشورب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1997.
2. أحمد فتحي عبد المجيد، القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022.
3. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
4. تهامي محمد أبو القاسم، أخطاء التصدير وتأمين ائتمان الصادرات، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996.
5. جمال جويدان الجميل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2006.
6. جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربي، صندوق النقد العربي، 2012.
7. حميدية زهران، التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ب.س.
8. زين العابدين ناصر، صفوت عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1997.
9. السيد محمد أحمد السريتي التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
10. عبد الله الصعيدي، تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة الى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
11. علي سويلم الجازي، نظم المعلومات الاستراتيجية ودورها في تحسين جودة الخدمات الحكومية، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن.
12. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، د.س.
13. فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002.
14. محمد حافظ عبدو الزهوان، احمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، 1997.
15. محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
16. محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

17. محمود عبد السميع علي، التنمية الاقتصادية وبعض القضايا المعاصرة في مصر، ط 2، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2001.

18. مختار رنا، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، ط1، 2009.

19. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، تقرير المعرفة لسلطنة عمان، دليل المؤشرات الوطنية: مؤشرات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، سلطنة عمان، مايو 2019.

20. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

21. هاني وجيه المطار، التجارة الالكترونية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

22. وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، 2003.

2-المذكرات والاطروحات

23. حيدر محمد حسن طالب المالكي، القدرة التنافسية للصادرات في دول جنوب شرق آسيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكربلاء، العراق، 2010.

24. خير خولة، حريز بكار نجاة، الاعتماد المستندي آلية تمويل حديثة في مجال نشاط التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2022/2021.

25. شرف الدين حامد، رميسة حجاجي، أثر تقلبات سعر الصرف على تمويل البنوك التجارية للتجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2019/2018.

26. عائشة شرفاوي، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية: حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

27. عبد القادر عبيدلي، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

28. قوبي بلقاسم، دور الاعتماد المستندي في تنظيم التجارة الخارجية للجزائر بعد قانون المالية التكميلي لسنة 2009، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2017/2016.

29. منير نوري، التسويق الاستراتيجي وأهميته في مسايرة العولمة الاقتصادية: اسقاط على الوطن العربي للفترة 1990-2000، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مذكرة غير منشورة، الجزائر، 2005.

30. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019/2018.

3-المجالات

31. اوصالح عبد الحليم، المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2014.

32. بخيت حسان، بن بوزيان محمد، أداء الصادرات العربية في السوق الدولية –الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 16، العدد 02، 2017.

33. براهيمي عبد القادر، بلال بوجمعة، أثر صادرات الجزائر نحو افريقيا على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022.

34. صابر محمد زهو علي، قياس وتحليل تأثير القدرة التنافسية على الصادرات السلعة (عينة مختارة لدول العالم)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 38، 2017.

35. طوير امال، علاوي صفية، دراسة قياسية لاثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 02، 2020.

36. عبير محمد علي عبد الخالق، أليات تعزيز تنافسية العربية في ظل التحديات الراهنة، مجلد بحوث اقتصادية عربية، الجلد 23-24، العدد 76-77، 2017.

37. نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 03، العدد 4، 2006.

38. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 01، 2002.

4-المداخلات والمتلقيات

39. احمد سيد مصطفى، استراتيجية تصديرية عربية . . .كيف؟، مداخلة في الملتقى التسويق في الوطن العربي، الشارقة، 15-16 أكتوبر 2002.

40. يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراته، أوراق عمل وبحوث المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005.

5-المواقع الالكترونية

41. المركز الوطني للتنافسية، https://www.ncc.gov.sa.

42. مكتب دبي للتنافسية، https://dco.gov.ae.

ثانيا: المراجع الاجنبية

43. Donald G, McFridge, ,la competitivié:notions et mesures,Ottawa industries,Canada.

44. Havrylyshyn, kunwel, intra-industry trade of Arab countries: an indicator of potential competitiveness, Washington, IMF.

45. Lilik Rudianto Y. Competitiveness Theory, Jurnal Ilmu Ekonomi dan Manajemen, Vol. 06, No. 01, 2009.

تم بحمد الله